

مؤقت

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية العشرون



الجلسة العامة ٢

الاثنين، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

معتدية؛ وأصبحت جميع الدول في حالة حرب، دون أن يكون هناك إعلان رسمي للحرب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

والغالبية العظمى من البلدان الممثلة هنا لم تشارك في أي من الحربين الرئيسيتين في هذا القرن؛ بل إن العديد منها لم تكن قد دخلت في مجتمع الأمم المستقلة. غير أن المؤرخين، نظرا لعظم ذينك الصراعين، قرروا الإشارة إليهما بالحربين العالميتين. وقد كانت لهما حقا آثار مدمرة في المناطق التي دارت فيها رحى المعارك، وفي البلدان التي عانت اقتصاداتها وسكانها من جراء الحرب. ولكن في الواقع العملي، ومن وجهة النظر الجغرافية، لم تكن هناك مشاركة عالمية في تينك الحربين، بالرغم من تسميتهما. ورغم أن خطر وقوع صراعات هائلة مماثلة يبدو قد تلاشى اليوم، فإن أسباب ونتائج حرب أخرى لا تزال ماثلة - وهي حرب ضد أعداء مجهولة هويتهم وأساليبهم غير معروفة في معظم الأحيان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الوفود التي التزمت بالحضور في المواعيد المحددة. لقد أصبح الانضباط عادة في هذه القاعة

المتكلم الأول هو فخامة السيد إرنستو بيريز بيادرس، الرئيس الدستوري لجمهورية بنما.

الرئيس بيريز بيادرس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن هذه المنظمة، التي أنشئت قبل ٥٣ عاما لإنهاء جميع الحروب، تشن اليوم حربا هي الأغرب من بين كل الحروب: فالיום أصبحت جميع البلدان ضحايا، دون أن يكون هناك عمل واحد من أعمال الاحتلال أو ضم الأراضي؛ وتعرضت جميع الدول إلى العدوان، دون أن تكون هناك دول

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن كل بلد من بلداننا يقدم إسهامه، بيد أنه يجب أن يفعل ذلك بما يلزم من عزيمة وقوة من أجل إحراز نتائج، وليس لمجرد الامتثال رسمياً للاتفاقات ومهادنة المجتمع الدولي.

إن هذا الأمر لن يكون سهلاً. فحكم القانون يوفر ملاذات وأوجه حماية يستخدمها المجرمون كتقنيات من أجل تأخير عمل المحاكم وإعاقتها؛ وهم يلجأون، من ناحية أخرى، إلى إطلاق التهديدات للإفلات من العقاب. ويوجد دائماً ممثلون لوسائل الإعلام يقومون تحت ذريعة الدفاع عن العملية، بالدفاع عن أولئك الذين زرعوا الفساد والعنف على أنهم ضحايا يستحقون الشفقة.

ويتطلب منا كل هذا التزامات أكبر من تلك الالتزامات المكتوبة، ويدفعنا مرة أخرى إلى التفكير في ضرورة أن تبذل الدول جهوداً متضافرة فيما بينها. وإذا لم تكن هناك حدود للعدو، فينبغي ألا يكون هناك حدود لنا. ولن تنتهي هذه الحرب إلا على هذا المنوال. ولعل الحرب العالمية الحقيقية الوحيدة هي الحرب التي نقترح أن نشنها ولعل الحرب العالمية الحقيقية الوحيدة هي الحرب التي نقترح أن نشنها اليوم ضد آفة حقيرة وقاسية ويتعذر وصفها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية بنما على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد ألبرتو فوجيموري، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس فوجيموري (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليس بمقدورنا أن ننسج مجالاً أمام شبكات الإجرام لمهربي المخدرات لإعادة تجمعها. وأعتقد أن هذا اعتبار هام.

في عام ١٩٩٠، كان يوجد في بيرو ١٢٠ ٠٠٠ هكتار من حقول الكوكا غير القانونية. وظلت المساحة على ما هي عليه لأربع سنوات، كانت تجري خلالها عملية كتهدة. وطوال السنوات الثلاث الماضية، وما أن قضي على الإرهاب، حليف تجارة المخدرات، بفعل استراتيجيتنا المناهضة للمخدرات، تراجع المساحة على نحو مثير إلى ٦٠ ٠٠٠ هكتار، ورافق ذلك انخفاض

وإن كبر هذا الصراع الذي فرض علينا ولا مفر لنا منه، قد بلغ مبلغاً يجعل النجاحات الجزئية، مهما بدت مؤثرة في بعض الأحيان، هي في الواقع ضئيلة بالمقارنة مع الانتكاسات التي نعاني منها يومياً. وإن كل عملية ضبط أو مصادرة للمخدرات تمثل نصراً مبيناً، ولكن كل شاب يصبح مدمناً، وكل روح تذهب، يمثلان هزيمة محزنة.

ولذلك برغم شعوري بالارتياح لما أنجزه بلدي في هذا المضمار - وهو يكاد يمثل انتصارات لا تصدق، إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم موارده - أفضل التركيز على المهمة التي تنتظرنا معاً، بدلاً من التركيز على التدابير التي اعتمدناها على الصعيد الفردي، أو ما يمكن أن نعرضه كدولة من إحصاءات تترك انطباعاتاً مؤثراً.

وإنني أعترز فعلاً بالمسؤولين والضباط البنميين الذين خاطروا ومازالوا يخاطرون بأرواحهم كل يوم، وبأولئك الذين وضعوا واضطلعوا بطرق جديدة لمكافحة الإجرام المتطور. ولكنني أشعر بما شعر به أولئك الجنود من عدة مدن صغيرة، الذين قاتلوا فيما يسمى بالحروب العالمية وسطروا صفحات من البطولات الفردية التي لم تترك أثراً كبيراً على النتيجة النهائية للحرب.

وسأحتفظ بتلك الشهادة، لأن عندما يوضع حد لهذا ونحقق النصر، فإن تلك الأعمال ستتبلور في حد ذاتها وتصبح جزءاً من تاريخ حرب خاصة جداً - وهي حرب لا تتضمن اشتباكات رئيسية في ميادين القتال الواسعة، ولكن يتم الانتصار فيها عن طريق المناوشات البسيطة التي تحدث كل يوم ليس على أيدي جنرالات مشهورين، بل على أيدي أبطال مجهولين يواجهون المجرمين يومياً، ويمدون يدين العون إلى الضحايا، ويساعدون على منع وقوع كوارث أكبر.

ولا يمكن للالتزام الذي سنقطعه على أنفسنا هنا اليوم أن يقتصر على تنفيذ نصوص الإعلانات وخطط العمل المتفق والموقع عليها. ومن شأن ذلك أن يكون مساوياً للموقف الذي ينم عن الرضا الذي يتخذه الوالد من ولده الذي يذهب إلى المدرسة ولكنه لا يبالي إذا كان الولد يتعلم أم لا.

بأنه من المجدي أيضا مبادلة الدين الخارجي بأنشطة إنمائية بديلة. وبهذه الطريقة، يمكن تخصيص قسم كبير من التزامات خدمة الدين السنوية التي تسددها بلداننا إلى الدول الدائنة لبرامج وأنشطة معينة من أجل تيسير استراتيجية عالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن هذه الطريقة لتوليد الموارد من شأنها أن تعنى بنوع غير مباشر من الاستثمار ولكن ممكن تطويره في المستقبل من جانب الدول الدائنة، بما يتماشى مع مبادئ التضامن والمسؤولية المتشاطرة. وبدلا من النفقات الاستثنائية، فمن شأن هذا النوع من الاستثمار أن ينطوي على تحويل بسيط للموارد.

والمبدأ الذي يقوم عليه هذان الاقتراحان - مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين ومقايضة الديون من أجل استئصال الكوكا - هو إياه: أي تخطي السياق القانوني، واتفاقات التعاون والقدرات التقنية توصلا إلى إتاحة التمويل من أجل شن الحرب على المخدرات.

واليوم، وعقب التقدم الظاهر المحرز في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يواجه المجتمع الدولي مرحلة هامة قد تبشر بالقضاء على هذه الآفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية بيرو على بيانه.

وستستمع الجمعية الآن الى بيان دولة السيد غونتارز كراستس رئيس وزراء جمهورية لاتفيا.

رئيس الوزراء كراستس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحّب لاتفيا بهذه الفرصة للتصدي لمشكلة دولية رئيسية. فتعاطي المخدرات وإنتاجها والاتجار بها أمر يهدد استقرار كل دولة بغض النظر عن ثروتها أو حجمها أو تنميتها الاقتصادية.

وقد فتح انتهاء الحرب الباردة الأبواب أمام التنمية الاقتصادية والجو السياسي المؤات. وظهرت تحديات جديدة إلى جانب مزايا الحريات الاقتصادية المستحدثة. وللأسف، فالجرمون الذين يتاجرون بالمخدرات كثيرا ما يبدون قدرتهم على التكيف مع الظروف الجديدة بقدر من المرونة والسرعة لا تحققة السلطات الحكومية. وفي

في عدد الأسر الريفية المرتبطة باقتصاد الكوكا. ونتوقع أن ينخفض هذا الرقم قريبا إلى ٣٠ ٠٠٠ هكتار.

إن الطريق الذي يسلكه المزارعون الذين يكرسون مواردهم الذاتية لزراعة محاصيل أخرى هو إشارة لليس فيها إلى أن الظروف السائدة اليوم تفضي على نحو هائل إلى إطلاق برنامج اقتصادي بديل. ومع ذلك، فإن الموارد التي تحتاج إليها دولة بيرو من أجل تنفيذ هذه السياسة غير كافية.

إن برنامجا من هذا النوع يتطلب الاستثمار في هياكل تحتية أساسية بغية كفاءة أن تكون الأنشطة الاقتصادية القانونية مفيدة. وقدرة البلدان المنتجة على تعزيز عملية المحاصيل البديلة مقيدة بالتزامات خدمة الديون الناجمة عن مديونيتها الخارجية العالية. لهذا السبب نعتقد أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تبذل كل جهد من أجل مساعدتنا، ومن أجل تجنب انهيار العملية الأمر الذي يولد مزيدا من الإحباط، ومزيدا من الفقر، ويهيئ من جديد الظروف المفضية إلى إعادة إحياء الاتجار بالمخدرات. وهذا يتطلب القضاء على الإمدادات المحتملة في المهد.

وهذا واضح بما فيه الكفاية. ومع ذلك، يجب ترجمة الإرادة السياسية إلى موارد مالية تتيح تنفيذ البرنامج بطريقة مستدامة وبدرجة مطلوبة من السرعة وفي الوقت المناسب. والمطلوب إيجاد صيغ أو آليات خلاقة من أجل توفير الأموال للبلدان النامية.

وفي هذا السياق، دعونا بلدانا صديقة إلى حضور مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي سينعقد في تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمراقبة إساءة استعمال المخدرات. ويهدف الاجتماع إلى توفير الموارد المالية المتممة المطلوبة لتنفيذ التنمية البديلة، وبرامج الوقاية وإعادة التأهيل في إطار السياسات المناهضة للفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وسيمكننا هذا من الحصول على الائتمانات لمكافحة المخدرات بتكلفة أدنى بكثير.

ثانيا، إن الصيغة المكتملة لتمويل الأنشطة البديلة تستلهم فكرة مبادلة المديونية ببرامج لحماية تراثنا القومي أو الثقافي. وهذه الإمكانية تحملنا على الاعتقاد

نهاية المطاف فإن المجتمع يعاني من انتشار الإدمان والجرائم المتصلة بالمخدرات.

ولقد اضطلعت لاتفيا بمهمة السيطرة على مشكلة المخدرات عن طريق تحديد نطاقها و سن تشريعات شاملة إلى جانب تدابير الوقاية والإنفاذ. أما صعوبة تنفيذ هذه التدابير فقد صاحبها تركة ٥٠ عاما مأساوية من الاحتلال السوفياتي.

ويتزايد تأثر لاتفيا الآن بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. ورغم جهودنا لعكس هذا الوضع زاد دخول المخدرات غير المشروعة عبر لاتفيا في السنوات الخمس السالفة. ولاتفيا تقع على طريق سريع في الاتجاهين للاتجار غير المشروع بالمخدرات. فتنتقل المخدرات الطبيعية كالحيشيش والخشخاش من بلدان القوقاز ووسط آسيا إلى الغرب بينما تنتقل المخدرات التركيبية، بما فيها الأمفيتامين والإفدرين من غرب أوروبا إلى الشرق.

وفي الوقت نفسه فإن إنتاج الإدمان والمخدرات التركيبية غير المشروعة يبدو آخذا في الزيادة في لاتفيا. وتلاحظ زيادة في مستوى الجرائم المرتبطة بالتعاطي غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها. واتخذت هذه الجرائم شكل الجريمة المنظمة حيث كثيرا ما ترتبط بغسل الأموال والفساد والبغاء.

وفي الفترة السوفياتية نمت بنية أساسية تقنية قوية لإنتاج المواد الصيدلانية. ومنذ انهيار أسواق هذه المنتجات في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق انخرط بعض الكيميائيين العاطلين في إنتاج الأمفيتامين غير المشروع باستغلالهم للمرافق المستخدمة استخداما ناقصا.

وفي السعي لإيجاد توازن بين أنشطة الوقاية والعلاج وإنفاذ القوانين افترضت لاتفيا أن يكون خفض الطلب بأهمية خفض المعروض. فيولى اهتمام خاص لوضع برامج وقاية فعالة تستهدف الشباب والفئات المعرضة للخطر بشكل كبير. ولا حاجة للمبالغة في أهمية التبكير بالاعتراف بمشاكل إدمان المخدرات وبمعالجتها.

ويساور لاتفيا قلق عميق إزاء تعاطي الفتيان والفتيات دون الثامنة عشرة للمخدرات والمؤثرات العقلية. فقد كشف مسح أجراه في عاصمة لاتفيا مكتب مراقبة العقاقير أن قرابة ٨٠ في المائة من طلبة المدارس الثانوية جربوا المخدرات مرة واحدة على الأقل. كذلك كشفت احصائيات المكتب عن تزايد عدد حالات الوفاة بين الشباب بسبب إساءة استعمال المخدرات.

وجرت في لاتفيا مؤخرا، كما جرت في بلدان أخرى كثيرة، مناقشات شاملة في وسائط الإعلام حول إباحة ما يسمى بالمخدرات الخفيفة أو غير المركزة. ولاتفيا

شامل بين الخبراء من لاتفيا واستونيا وليتوانيا في مجال تدريب الخبراء وصياغة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات. وأساس هذا التعاون هو اتفاقيات الأمم المتحدة للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ التي صدقت عليها دول البلطيق. واعتمد رؤساء وزارات دول البلطيق قرارا أعاد تأكيد عزمهم على مواصلة هذا التعاون. وفضلا عن الأولويات من قبيل تعزيز مراقبة الحدود ومكافحة الجريمة الدولية المنظمة والهجرة غير المشروعة وغسل الأموال، فإن القرار يتطرق إلى التدابير المضادة للاتجار غير المشروع في المخدرات. وفي هذا السياق لا بد للمرء أن يذكر السياسات المطبقة بنجاح التي اعتمدها مؤتمر دول البلطيق بشأن غسل الأموال.

وفي إطار التعاون بين دول الشمال ودول البلطيق ينبغي أن يذكر الاجتماع الوزاري بشأن المخدرات عقد هذا العام في ستكهولم، السويد. ففي ذلك الاجتماع اعتمد بيان مشترك يؤكد بشدة أهداف ورسالة هذه الدورة الاستثنائية. وعلاوة على هذا تناول البيان التدابير الوقائية وتعاون الشرطة ومسؤولي الجمارك ومعالجة المتضررين من إساءة استعمال المخدرات.

وختاما أود الإعراب عن اقتناعي بأن التعاون الناجح من جانب حكومة لاتفيا مع المكتب المركزي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات لدول شرقي أوروبا، في فيينا، ولجنة المخدرات والمجلس الدولي لمكافحة المخدرات، سوف يستمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية لاتفيا على بيانه.

وستستمع الجمعية الآن الى بيان فخامة السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا.

الرئيس لاكايو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إدراكا من حكومة جمهورية نيكاراغوا، التي أرأسها، لما للبند المدرج في جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، من أهمية بالغة بالنسبة للإنسانية وأجيال المستقبل، فإنني أؤكد التزامها الأخلاقي أمام هذه الهيئة العظيمة وأمام الرأي العام العالمي. فهذا قرار سياسي لا عدول عنه بالانضمام بلا تحفظ إلى الجهود والإجراءات، إلى جانب المجتمع الدولي، بغية القضاء نهائيا وعلى جميع الجبهات، على الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وما يرتبط به من

تقبل الرأي القائل بأن جميع فئات المخدرات تؤدي إلى الإدمان ولذا فهي غير مستعدة لإباحة أي نوع من المخدرات.

وترى لاتفيا أنه لا ينبغي تنفيذ تدابير مكافحة المخدرات بطريقة منعزلة بل بالتكامل مع البرامج الأخرى، بما فيها ما يتصل بمكافحة الخمر، بطريقة منسقة.

وكانت لاتفيا أول دولة بلطيقية تعتمد تشريعات بشأن السلائف وأول من طبق نظام الإخطار قبل التصدير بالنسبة للإفدرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أنشأت إدارة الشرطة الجنائية في ريغا وحدة خاصة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وتحسّن أداء مكتب مكافحة المخدرات في لاتفيا خلال الأعوام الخمسة الماضية. فتزايد عدد جرائم المخدرات التي تم اكتشافها. ووفّر برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات تدريب الموارد البشرية والدعم التقني ومشورة الخبراء لهذه الجهود.

وتستضيف لاتفيا المكتب الإقليمي في البلطيق لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات. وبناء على توصية هذا البرنامج أعدت حكومة لاتفيا برنامجا وطنيا لمكافحة المخدرات وهي تعمل على اعتماد خطة استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات من شأنها تحديد الأهداف الرئيسية لنظام مكافحة المخدرات بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين الوزارات المعنية.

ويؤدي فرع ريغا لمجموعة دبلن دورا هاما في تمويل أنشطة مكافحة المخدرات. فهو ينسق تبرعات المانحين الأجانب - بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات وسائر البلدان الأوروبية - لدعم حكومة لاتفيا.

وتدرك لاتفيا الطابع عبر الوطني لمكافحة المخدرات. فنحن نعلّق أهمية خاصة على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي كوسيلة فعّالة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وقد أدت مساعدة البرنامج للإصلاحات التشريعية في دول البلطيق بوصفها مجموعة إقليمية، إلى تعاون

تسمح له بتنصيب نفسه محكّماً والاضطلاع على نحو انفرادي بوظائف هي من وظائف الهيئات الدولية التي تناط بها هي وحدها هذه الصلاحيات بصورة واضحة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن الإجراءات التي تؤدي إلى استئصال هذه الأنشطة الضارة والخطيرة التي تدمر إلى حد بعيد البشر والأسر والمجتمع، والتي بإمكانها أن تقوض على نحو خطير العمليات الديمقراطية والتنمية المستدامة والأمن وحتى الهياكل الاستراتيجية للدول، ينبغي أن تكون من الأولويات القصوى.

والمخدرات هي من بين أخطر التهديدات العالمية. وتميل معدلات العنف والفساد والجريمة إلى الازدياد مع ازدياد الجرائم المتصلة بالمخدرات. فالمخدرات تضر بالصحة البدنية والروحية للشباب، والوفاق الأسري، ومعايير التعايش الاجتماعي.

والتزم بلدي التزاماً كاملاً بتقديم الدعم الحاسم لمبادرة عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والتي نهض بها برؤية عظيمة الرئيس زيدللو، رئيس المكسيك، ويحدونا الأمل في أن يعتمد بالإجماع مشروع الإعلان السياسي، الذي قدمته لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية.

وأعتقد أن من المناسب الاعتراف بحق بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال مختلف برامجها ووكالاتها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة به والآثار المترتبة عليه.

ونيكاراغوا تعمل جاهدة على الدوام لكي تمتثل امتثالاً كاملاً، قدر الإمكان، للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية التي تنص على تحسين التعاون والتنسيق في الكفاح اليومي ضد هذا البلاء العنيد، وإننا ننتقيد أيضاً بالاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات والمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي وإدخال تدابير لخفض الطلب، واستئصال المحاصيل المحظورة وتعزيز تطوير بدائل ممكنة عملياً.

فالتحديات ضخمة، ولكن ما هو أكثر ضخامة وحسماً منها قرارنا بأن نواجهها بشجاعة ونزاهة، ونحن على

جرائم تشمل غسل الأموال وتحويل السلائف الكيميائية والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وليست هذه الحملة من أجل الحكومات فحسب؛ بل ينبغي أن يشترك فيها بنشاط المجتمع المدني وكل قطاعات بلداننا؛ وينبغي أن تشكل التزاماً صلباً على الصعيد الداخلي والصعيد فوق الوطني، لبناء جبهة مشتركة على أساس مبادئ المسؤولية المتشاطرة والمساعدة الموحدة المتعددة الأطراف.

والبلدان النامية، ولا سيما مثل نيكاراغوا التي تعاني من الفقر إلى حد كبير ومن الدين نتيجة للحروب الأهلية الأخيرة، والتي تبذل جهوداً جبارة لإعادة التكيّف والهيكلة بينما تطبق تدابير للتغلّب على الفقر والبطالة، تجد نفسها في حالة محفوفة بالمخاطر من حيث القدرة التقنية، والموارد البشرية المؤهلة والموارد الاقتصادية لكي تواجه بمفردها هؤلاء الأعداء الأشداء للجنس البشري، الذين يعملون على نطاق عالمي بوفرة هائلة من الموارد المالية والتكنولوجية وشبكات الحماية والإغراء التي ولّدها الفساد والعنف.

وعلياً أن نحدد بدقة التدابير المتضافرة والمشاركة للمستقبل من أجل مكافحة الزيادة في الطلب على المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وإنتاجها وبيعها وتوزيعها ومكافحة المواد الكيميائية اللازمة لتصنيعها والمواد المؤثرة عقلياً ومكافحة الأنشطة الأخرى المتصلة اتصالاً وثيقاً بهذه الجرائم، التي تأخذ طابعاً ومتعدد الجنسيات وتدل على اتجاه متزايد نحو العولمة. وهذه تحديات ضخمة ورهبة تتطلب استجابات تكون بنفس الضخامة والنطاق.

ومن الضروري أيضاً تحليل مختلف المشاكل الإضافية المتصلة بنقل المخدرات واستخدام بلدان العبور، فضلاً عن الجوانب الدقيقة المتصلة بالقانون والدستور والهجرة وقانون العقوبات والسيادة، وذلك حتى تيسر أنجع السبل وأسرعها لتعقب المجرمين وإلقاء القبض عليهم والتطبيق الصارم للعدالة، دون تقويض علاقات الكرامة والاحترام الضرورية بين الدول الصديقة والشقيقة.

وفي إطار هذه المبادئ التوجيهية للتعاون الوثيق لا نرى أن من المعقول أن يتمتع شريك أو حليف بحقوق

المجال، فإنه يجب علينا أن نعترف بأن التوازن يتسم بالسلبية. وبوصفنا مجتمعاً من الدول، لم نحقق إلا تقدماً هشاً في هذا العمل ولم نتمكن من تطوير استراتيجيات متجددة لمعالجة ظاهرة تتغير باستمرار، والتي يتاح لها دون شك موارد كبيرة.

وأود أن أسترعي الاهتمام الخاص إلى جانب واحد. لقد أكدنا باستمرار على عجلة وعدم إمكانية تجنب معالجة المشكلة بصورة مشتركة، ونكرر ذلك مرة أخرى الآن. إلا أننا لن نتمكن من تطبيق هذه الفكرة - على الأقل ليس بالقدر الكافي.

وعليه، يتعيّن علينا اتخاذ خطوات مضمونية لوضع سياسات عامة للتعاون في إطار طريقة جديدة للتفاهم وممارسة المسؤولية الدولية. وفي سياق عالم العالم، ولكي نؤثر فعلاً في تحقيق خفض الاستهلاك والقضاء على العرض، يجب علينا أن نعمل على أساس الثقة المتبادلة، والتضامن والمساعدة المتبادلة والأفقية، مع الاحترام الكامل للقانون المحلي ومبادئ القانون الدولي.

وسنكون قادرين على العمل معاً بصورة فعالة عندما ندرك أن المسؤولية التقليدية لكل دولة عما يجري داخل حدودها، التي تتسم بالاهتمام بالشؤون الداخلية والغيرة المفرطة على صلاحياتها، لم تعد تجدي في مواجهة مشاكل المخدرات. وفي هذا الصدد نقترح التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ والمعاهدات التي سبقتها والاتفاقيات الإقليمية والثنائية، متشياً مع مفهوم جديد للتضامن لا يقتصر بعد اليوم على التضامن المعنوي والأخلاقي فحسب بل ينطوي أيضاً على التضامن القانوني.

واسمحوا لي أن أذكر ببعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها في القمة الثانية للأمريكتين، التي انعقدت قبل أشهر قليلة في سانتياغو، شيلي. فنحن ما فتئنا منذ الاجتماع الأول الذي عقد في ميامي في سنة ١٩٩٤، نضع إجراءات مشتركة لبناء نظام شامل وموحد ويستند إلى موافقة جميع الأطراف وإلى المساواة فيما يتصل بالحقوق والواجبات والمسؤوليات، نظام يمكننا من الرد ملائماً على إساءة استعمال المخدرات وجميع المشاكل المتصلة بها. وفي سنة ١٩٩٦ اعتمدت حكومات نصف الكرة الغربي استراتيجية مكافحة المخدرات لنصف الكرة

يقتين بأن النجاح يكمن في حشد جهودنا ومواردنا في سبيل هذا الكفاح المشترك من أجل أمن وصحة وبقاء شعوبنا ودولنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد إدواردو فري رويز - تاغلي، رئيس جمهورية شيلي.

السيد رويز - تاغلي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن الصعوبات والتوترات والتحديات التي تواجهها الدول اليوم ليس قصراً أو حصراً على كل دولة بمفردها. فإساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال وغيرها من الجرائم المرتبطة بذلك، والقضاء على الفقر وتلوث البيئة - كلها قضايا، لها بطبيعة الحال، بُعد محلي، إلا أنها تكتسب أيضاً وعلى نحو متزايد بعداً عالمياً أقوى.

ومثلما كان لتزايد تحرير التجارة الدولية آثاره المفيدة على تنمية العديد من المناطق والبلدان الواقعة خارج مدار البلدان الصناعية، فإنه يجب علينا أيضاً أن نهتم بأن الطابع عبر الوطني للنشاط الإجرامي المرتبط بالاتجار بالمخدرات يشكّل تحدياً عميقاً وقاسياً لفكرة نظام دولي يستند إلى قيم السلام، والتضامن والتقدم للجميع.

وباختصار، تمثل المخدرات تحدياً صارخاً يعرض للخطر على نحو جدي المؤسسات والأسر والتعايش الاجتماعي، مثلما تؤثر أيضاً على العلاقات بين البلدان.

وتجتمع الجمعية لمواجهة إحدى مشكلات العالم التي تمس الحاجة إلى إيجاد حل لها. وما برحت المسألة مدرجة في جدول الأعمال الدولي منذ عدة سنوات، وأصبحت تمثل عاملاً حساساً جداً في العلاقات بين الدول، وحظيت باهتمام ذي أولوية من جانب الهيئات المتعددة الأطراف والإقليمية. وتم تخصيص موارد كبيرة لمنع تزايد نمو الطلب والحد منه ومكافحة ووقف الاتجار غير المشروع.

بيد أنه، بعد مرور أكثر من ٣٠ عاماً على اتفاقية ١٩٦١، والصك الدولي الذي شجّع التعاون الدولي في هذا

التشريع الجديد تطبيقاً كاملاً حققنا نجاحاً باهراً في تفكيك شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف وغسل الأموال.

وفي مجال الوقاية الذي نعتبره حاسماً أنشئنا صندوقاً وطنياً للوقاية من استعمال المخدرات. وبوسع المؤسسات العامة والخاصة أن تقدم مقترحات لتقديم المساعدة المالية والتقنية للأنشطة في مجالات الوقاية من استعمال المخدرات وعلاج المدمنين وتأهيلهم في مجال الأبحاث التطبيقية. وأنا أبرز هذه المبادرة لأن لها السمات النموذجية التي نسعى إلى تطبيقها في مكافحة المخدرات. وهي تشمل مبادرات المواطنين ومشاركتهم، وتقاسم المسؤولية بين السلطات الحكومية المركزية والهيئات المستقلة الحكومية أو الخاصة، وحوافز للإبداع، والاستجابات القائمة بوضوح تام على الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة. ويرمي الجزء الأكبر من البرامج إلى تعزيز برامج الوقاية والمشاركة الاجتماعية والوقاية في المدارس والعلاج والتأهيل.

ولا حاجة إلى التأكيد هنا على خطورة المشكلة التي نواجهها. لقد أشرت بإيجاز شديد إلى بعض تجاربنا سواء في منطقتنا أو بلدنا. وأعتقد أن التعاون المفتوح الصريح والسخي هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من النجاح في السيطرة على هذه الآفة التي تسبب الكثير من الضرر لنا، وبخاصة شباب مجتمعنا. وبوسعنا أن ننظر إلى ما يتجاوز هذا القرن وبوسعنا أن نبدأ في رسم خريطة العالم الذي نريده في المستقبل. وفي هذا العالم سيتعين علينا بكل تأكيد أن نلتزم التزاماً أكبر بمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. ودعونا نتخلى عن البلاغة وبيانات حسن النوايا. نحن نعرف ما ينبغي عمله. ومن بين البلدان أعضاء هذه الجمعية، هناك ثروة من الخبرة يمكننا أن ننتفع بها جميعاً. وقد آن وقت العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية شيلي على بيانه.

أعطي الكلمة لفخامة السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس سامبر بيزانو (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الأمين العام وتهنئتك، سيدي الرئيس،

الغربي، وهو تطور شكل خطوة هامة إلى الأمام. وتولي الاستراتيجية أهمية كبيرة لمعاملة ظاهرة المخدرات غير المشروعة معاملة شاملة ومتوازنة.

وفي قمة سانتياغو اتخذنا خطوة هامة جديدة، ألا وهي اعتماد خطة عمل تعين أنشطة محددة جداً ينبغي تنفيذها في السنوات القادمة. والمسؤولية عن هذه الأنشطة وكذلك التقييم الفني المحايد للتقدم المحرز في إطار الخطة أنيطا بلجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، وهي هيئة متخصصة مرموقة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وخطة العمل تدرك وتبرز الالتزام المطلوب من المجتمع المدني ومنظمات الأعمال التجارية والمنظمات الشعبية. ونحن ندرك تماماً أن هذا ينطوي على مجهود شاسع يرتبط بنجاحه دونما شك بتعزيز الديمقراطية، وزيادة المشاركة، ولا مركزية السلطة والنمو الاقتصادي في جميع أرجاء نصف الكرة الغربي. ولهذا السبب نشدد كثيراً على الطابع الشامل لمكافحة المخدرات. وفي الوقت ذاته فإن رؤساء دول أو حكومات بلدان الأمريكتين أكدوا اقتناعنا بأن إساءة استعمال المخدرات تتطلب تدابير وقائية، وبخاصة تدابير تعليمية موجهة للشباب والقطاعات الضعيفة، وهي تدابير لا يمكن أن يكون لها أثرها الكامل إلا في إطار السلم الاجتماعي والمشاركة الواسعة للمواطنين.

وفضلاً عن ذلك، ونظراً إلى الطابع الدولي الخاص للأنشطة الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، اتفقنا بإرادة سياسية لا لبس فيها على التعاون في جميع المجالات وخاصة فيما يتصل بالمساعدة القضائية المتبادلة، حيث أن المهمة الملقة على عاتقنا هي التحري عن جرائم معقدة جداً وإثباتها والمعاقبة عليها. وبهذا الشكل قمنا في إطار مجتمع الأمريكتين بصوغ استراتيجية تدعمها قرارات واضحة ملزمة لمواجهة هذه المشكلة.

كما أود أن أشير إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة شيلي. في سنة ١٩٩٥، اعتمدنا تشريعاً جديداً لمواجهة مشكلة المخدرات والجرائم الجديدة التي لم تكن موجودة في شيلي مثل غسل الأموال وتحويل السلائف وغيرها من المواد الكيميائية. وهذا الصك القانوني الحديث يمكننا من أن نعالج معالجة أكثر فعالية عملية قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة بها. وبالتعاون مع قوات الشرطة في بلدان أخرى وتطبيق

ما كان يبدو من مصير سعيد لأمة تتألف من شعب مثابر وأمين وسعيد.

وتسربت أموال المخدرات الملعونة إلى الاقتصاد، واستولت فجأة على الأعمال التجارية الشريفة، ولوثت السياسة وأفسدت القيم. وسقطت ضحايا لإرهاب المخدرات أعداد من القضاة، والصحفيين، والمرشحين للرئاسة، والعلماء، وأكثر من ٣٠٠٠ من رجال الشرطة. وأصبحت أموال المخدرات مصدرا لتمويل مختلف أشكال العنف الذي نكافحه اليوم، ابتداء بالعصابات وجماعات الخفر الأهلية.

وما من بلد عمل مثلما عمل بلدي، وبمفرده، على مكافحة الاتجار بالمخدرات. فنحن ننفق أكثر من بليون دولار في العام على هذه المهمة، وهو مبلغ يعادل ٢١ في المائة من تكلفة التعليم الذي يوفره لجميع أبنائنا. وقد قمنا في السنوات الأخيرة بإبادة ٦٠ في المائة من مجموع محاصيل شجيرة الكوكا التي أبيت في العالم، و ٣٦ في المائة من محاصيل خشخاش الأفيون. ونقوم الآن بوضع برامج تنمية اجتماعية بديلة لإخراج أكثر من ٣٥٠٠٠ من أسر الفلاحين التي تعتمد الآن في معيشتها على زراعة المخدرات، من هذا العمل غير المشروع. وقد تمكنا من تفكيك أكبر تنظيمين للمخدرات - هما كارتيلا ميدايين وكالي - ولدينا أكثر من ٩٠٠٠ من المتجرين بالمخدرات في السجون. كما اعتمدنا قوانين صارمة لمصادرة الممتلكات المكتسبة بأموال المخدرات. وأعدنا العمل بتسليم المجرمين من مواطنينا، الأمر الذي كان يحرمه دستورنا، حتى يمكن أن يحاكموا في خارج البلاد. كما زدنا العقوبات، وأصبحنا نعاقب على استهلاك المخدرات؛ ولكي نتفاد إعادة استعمال أموال المخدرات صنفنا في القانون جريمة غسل الأرصدة والأموال. وجميع بحارنا وأجوائنا تخضع لمراقبة إلكترونية لمنع عمليات نقل المخدرات من أراضي بلدنا أو عبرها.

وبفضل هذه الجهود، فإننا نجنب شباب العالم أكثر من ٥٢ بليون جرعة من الكوكين وثلاثة بلايين جرعة من الهيروين في السنة.

فماذا نطلب في المقابل؟

إننا نطلب من العالم أن يدرك أن مسؤولية مكافحة هذه البلوى لا يمكن أن تتركز على بلد واحد، كما جرت

بمناسبة عقد الدورة الاستثنائية التي تجمعنا هنا اليوم. لقد بدأنا نفهم أن مشكلة المخدرات تهم جميع بلدان العالم وأنه في هذا الخصوص - واسترشد بعبارات من الكتاب المقدس، من كان منكم بلا خطيئة فليرحمها بحجر.

ستحتاج كولومبيا إلى أكثر من سبع دقائق بكثير لإعطاء صورة عن تجاربنا الأليمة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية نتيجة حربنا على الاتجار بالمخدرات. إن الآثار المدمرة للمخدرات على المؤسسات السياسية والتنمية الاقتصادية وعلى صحة وأمن مواطنينا تحتم علينا أن نفكر تفكيراً عميقاً وصريحاً في الكيفية التي تجعل بإمكان بل من واجب، دول العالم أن تواجه بها هذه المشكلة الخطيرة في الوقت الذي تقترب فيه من القرن الحادي والعشرين.

قبل عشر سنوات تم التوقيع في فيينا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وعلى الرغم من أننا قد أحرزنا قدراً كبيراً من التقدم في تنفيذ نصوصها، فإن من الواضح أن المشكلة تتقدم بخطى أسرع من التقدم المحرز في علاجها.

إن عدد الهكتارات المزروعة بالمحاصيل غير المشروعة تقترب من نصف المليون، وعدد المستهلكين يبلغ ٢٠٠ مليون نسمة، وأرقام مبيعات سوق المخدرات تزيد على ٥٠٠ بليون دولار، وهي أرقام تزيد على أرقام سوق النفط. وعلاوة على ذلك، بدأت المخدرات الاصطناعية تحل محل المخدرات الطبيعية وخاصة في البلدان الصناعية.

وأفضل إسهام يمكن أن يقدمه بلدي، كولومبيا، في التأمل الذي بدأ اليوم في هذه الجمعية هو أن نقص عليكم قصتنا حتى يمكن أخذها في الاعتبار وحتى لا يحدث لبلدان أخرى ما حدث لنا وأقصد أن تبتلى بهذه الآفة التي لا يضاهاها إلا أحد الأوبئة العشرة المذكورة في التوراة.

قبل عشرين عاماً كانت كولومبيا بلداً ينعم بالسلام نسبياً. وكنا ننظر إلى مستقبلنا بتفاؤل. فاقصادنا كان معافى؛ وفيما عدا استثناءات قليلة، كان الناس في جميع أقاليم البلد يعيشون بسلام. ولكن ظهور المخدرات زعزع

طريق الأقمار الصناعية للتحقق من مستوى الامتثال لهذه الالتزامات.

وثانيا، إبرام اتفاق لمراقبة إنتاج وشحن واستعمال السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات وتدمير تلك السلائف في ظل ظروف سليمة بيئياً.

وثالثاً، إبرام اتفاق بشأن عمليات الاعتراض الجوي والبري للمخدرات من خلال شبكات تعقب إلكترونية، وتبادل المعلومات بشأن قنوات توزيع المخدرات العالمية، بالجملة والتجزئة.

ورابعاً، إبرام اتفاق لمكافحة غسل الأموال والأرصدة ومصادرة الممتلكات المكتسبة من أرباح متأتية من الإجرام، عن طريق تدابير مثل مصادرة الممتلكات والاستيلاء عليها دون تعويض.

خامساً، إنشاء صندوق عالمي لمكافحة المخدرات بتوظيف بعض الأموال المتأتية من هذه المضبوطات في إيجاد تنمية اجتماعية بديلة لمحاصيل المخدرات، وفي عمليات الاعتراض ومنع الاستعمال.

سادساً، إبرام اتفاق لخفض مستويات الطلب على المخدرات من خلال برامج وقائية وصحية وتعليمية، ومكافحة الجريمة، وبمشاركة مضمونة وموحدة من المجتمع المدني.

سابعاً، إبرام اتفاق للتعاون القانوني لتبادل الأدلة وبيانات الاستخبارات والمتجرين بالمخدرات الموجودين في السجون الدولية.

وينبغي أن أختتم بالشأن مرة أخرى على هذا التجمع الذي ضم كل بلدان العالم لإيجاد استراتيجية مشتركة لمواجهة مشكلة المخدرات - وهي مسألة ظل بلدي يطالب بها بإلحاح على مدى سنوات عديدة.

لقد ظلت كولومبيا تكافح ضد هذه البلوى التي يتضرر منها الجنس البشري بأسره. فبسبب المخدرات جرى تصويرنا في صورة الشياطين، وأصبحنا ضحايا لتطبيق تدابير انفرادية يجب، شأنها شأن جميع تدابير التدخل التي تمس بسيادتنا، إلغاؤها إلى الأبد.

المحاولة في الماضي مع كولومبيا. ونلتمس من الرأي العام الدولي أن يقبل كلية أنه، ما دامت تجارة المخدرات تمثل سوقاً محكومة بالعرض والطلب، لن نجد مخرجاً من مشكلة المخدرات إلا بالعمل بهمة على مكافحة جميع حلقات السلسلة، من إنتاج، وتوزيع واستهلاك للمخدرات.

وعليه، فإن المبادئ الثلاثة التي ينبغي في رأينا أن يسترشد بها عملنا الجديد على الصعيد العالمي في مكافحة المخدرات، هي كما يلي. أولاً، هناك مبدأ المسؤولية المشتركة، حيث أن جميع البلدان في العالم، دون استثناء، مسؤولة عن مشكلة المخدرات. وهذا يقود إلى ضرورة العمل المتعدد الأطراف لمكافحة المشكلة. وثانياً، هناك مبدأ الشمولية، حيث ينبغي أن يستهدف العمل كل مرحلة من جميع المراحل التي تتكون منها هذه الظاهرة، منذ اللحظة التي يتم فيها غرس بذرة من بذور المحاصيل غير المشروعة، وحتى تباع ثم تستهلك كمخدر مجهز في أي مكان في العالم. وأخيراً، هناك مبدأ تعددية الأطراف.

وختاماً، فإن تصور كولومبيا لمشكلة المخدرات قد ساد في محافل دولية بارزة. ففي اجتماع القمة الأخير للدول الأمريكية، المنعقد في سانتياغو، شيلي، أصبح ممكناً التخلي عن إصدار الأحكام الفردية والاعتباطية على الآخرين، وقبول رأي جديد، سمح بإنشاء آلية متعددة الأطراف لتقييم أداء البلدان في مكافحة المخدرات.

وهكذا، فقد أحرزنا تقدماً كبيراً على صعيد نصف الكرة الذي ننتمي إليه. غير أن المعركة لا تنحصر في الحدود الوطنية أو القارية، بل تتطلب جهوداً عالمية. وشباب العالم يتوقع أن يتمخض عن هذه الدورة شيء أكثر من إصدار البيانات الخطابية التي تعرب عن الأسف، والمقررات الغامضة من أجل الإصلاح.

وتود كولومبيا أن تبين الأسس لما ينبغي أن يشكل جدول أعمال للعمل العالمي لمكافحة المخدرات على مدى السنوات العشر المقبلة، بإبرام اتفاقات محددة في بعض المجالات.

أولاً، إبرام اتفاق للقضاء على محاصيل شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون ونبات القنب من خلال برامج سليمة بيئياً لإبادة المحاصيل غير المشروعة وإيجاد تنمية اجتماعية بديلة، واعتماد شبكات للمراقبة عن

بالمخدرات - آفة القرن العشرين - الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً في المجتمع الدولي.

لقد اتسمت السنوات السبع الأخيرة من عمر استقلال بلدي بصعوبات جمة في تاريخنا فيما نعمل على ترسيخ أنفسنا كدولة ذات سيادة. ونحن نبذل الجهود من أجل إزالة آثار الحرب الأهلية. وعملية السلام تزداد ترسيخاً، ونحن نحاول حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية، وشعبنا منخرط في العمل السلمي والابداعي.

غير أننا واجهنا، للأسف، مشكلة خطيرة أخرى في أعقاب الحرب الأهلية ألا وهي مشكلة الاتجار غير القانوني بالمخدرات. فهذه المشكلة لا تهدد بجعل عملية إحلال السلام والأمن والاستقرار في بلدنا أكثر صعوبة فحسب، بل أخذت تتحول إلى حد كبير إلى عقبة كأداء أمام إقامة الدولة في طاجيكستان المستقلة.

إن السمات الخاصة التي تتصف بها الحالة الجغرافية السياسية لبلدنا، والآثار المترتبة على الحرب الأهلية، والوهن الذي أصاب قدرتنا على حماية حدود دولتنا، وضعف الإمداد اللوجيستي لآليات حدودنا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات - كل هذا أوجد أرضاً خصبة لزيادة في أنشطة عصابات المخدرات الدولية في طاجيكستان وفي منطقتنا بأسرها.

وتواجه طاجيكستان اليوم خطر أن تتحول إلى ممر خطير للعبور من أجل إيصال المخدرات إلى بلدان رابطة الدول المستقلة، ومن هناك إلى أوروبا.

ومن العوامل الرئيسية التي تشجع على ازدهار الاتجار بالمخدرات في طاجيكستان الصعوبات التي نواجهها فيما يتعلق بفترة الانتقال، والتراجع الحاد في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في بلدنا. ونحن في طاجيكستان نشعر بقلق خاص إزاء الاستعمال غير الطبي للمخدرات، مما يؤدي إلى زيادة الجرائم ولا سيما بين الشباب.

إن انتشار إساءة استعمال المخدرات وزيادة أسعار المخدرات يهيئان ظروفاً مؤقتة لإقامة الهياكل الإجرامية في بلدنا، وهي الهياكل التي تواصل التسويق المنظم للمخدرات. فعلى سبيل المثال، صادرنّا عام ١٩٩١ ما مجموعه عشرة كيلو غرامات من المخدرات؛ وفي عام

ونتيجة لذلك الأسلوب، وتدابير التدخل تلك، دفعت أنا نفسي ثمناً باهظاً، معنوياً وشخصياً.

وأود أن أتشاطر وإياكم العبارات نفسها التي تفوه بها الرئيس لينكولن في معهد كوبر هنا في نيويورك عام ١٨٦٠ إذ قال ما يلي:

"يجب ألا تبعدنا الاتهامات الباطلة الموجهة إلينا عن واجبنا، وألا نخشى القيام به بسبب التهديدات بتدمير الحكومة، أو إلقائنا في غياهب السجون. فليكن لدينا إيمان بأن الحق قوة، ولنجرؤ بفعل ذلك الإيمان على أن نؤدي بالكامل واجبنا مثلما نضهمه".

وبهذا الإيمان وهذا التفاؤل يجب أن نستمر في مكافحة المخدرات حتى النهاية من أجل شبابنا؛ وأن نظل نكافح المخدرات من أجل استقرار مؤسساتنا؛ وأن نظل نكافح المخدرات من أجل شفافية اقتصاداتنا؛ وأن نظل نكافح المخدرات من أجل انتصار مبادئنا وقيمنا؛ ومن أجل إيجاد عالم خال من التلوث، وخال إلى الأبد من قوة المخدرات المدمرة.

إن أربعين مليون كولومبي ينتظرون نتائج هذه الجمعية التاريخية. ومنهم العديدون من أرامل وأيتام المسؤولين والمواطنين الشرفاء الذين لقوا حتفهم في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات. ويعرف هؤلاء الضحايا أن أحبائهم لن يعودوا إلى ديارهم، ولكنهم يعلمون أيضاً أنه لو خرج هذا التجمع بالتزام ثابت بمكافحة المشكلة العالمية للمخدرات على نحو مشترك، لكان ذلك بمثابة زرع أزهار الأمل على أضرحتهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة إمام علي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس رحمانوف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): ما من بلد يستطيع، ونحن على عتبة الألفية الثالثة أن يتجاهل التغيرات الهامة التي تحصل في جميع أنحاء العالم. وثمة جانب هام لهذه العملية العالمية هو تزايد فهمنا للحاجة إلى الكفاح ضد الاتجار غير القانوني

النزاع الداخلي وعدم وجود سلطة مركزية هناك أصبحت أفغانستان واحدة من أكبر موردي المخدرات في العالم.

ونحن في حلنا للقضايا الحيوية المتعلقة بانتشار شُرور المخدرات نحظى بالتأييد المتنامي من المنظمات الدولية والبلدان الصديقة. غير أن جهودنا العامة في هذا المجال غير كافية في ذاتها لتتيح لنا الرد بسرعة وفعالية على الحالة السريعة التطور.

وللأسف فإن طاجيكستان لا تستطيع وحدها أن تتصدى لعصابات المخدرات. فهي تحتاج إلى مزيد من الدعم النشط والمساعدة الملموسة لسد القنوات التي تأتي منه المخدرات إلى بلدنا. ونحن بحاجة إلى مزيد من الموارد لتعزيز كفاحنا ضد شُرور إدمان المخدرات والجرائم المتصلة به.

وأنا أناشد المجتمع العالمي أن يعتمد تدابير عاجلة وفورية لتقديم دعم حقيقي لطاجيكستان لمواصلة عملياتنا السلمية وتعزيز كفاحنا ضد الاتجار بالمخدرات ونقلها عبر بلدنا. وأود أيضا أن أوجه نداء بالمساعدة في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا وإنشاء "منطقة آمنة" لمكافحة المخدرات حول أفغانستان. ونحن بحاجة إلى تدريب موظفين ذوي كفاءة عالية في هذا الميدان واستنباط وسائل سليمة إيكولوجيا للمراقبة البيولوجية على تدمير محاصيل خشخاش الأفيون، وتوسيع نطاق تعاوننا مع المنظمات الدولية والدول المعنية بغية حل المشاكل المتصلة بتجارة المخدرات.

وختاما أود أن أقول إن فادة طاجيكستان يدركون تماما الآثار المفجعة التي تصيب شعبنا من جراء أي عدم مبالاة إزاء مشكلة المخدرات. فنحن نواجه خطرا عالميا حقا ولا بد أن نوحّد جهودنا للقضاء على هذه الجريمة المنظمة الأوسع انتشارا والأكثر ربحا في تاريخ الجنس البشري. وهذا يتطلب من كل دولة منفردة ومن المجتمع الدولي ككل بذل جهود حقيقية للتغلب على هذا البلاء.

وطاجيكستان منفتحة للتعاون المثمر مع جميع المنظمات الدولية والبلدان المعنية بحيث نستطيع معا أن نكافح الاتجار بالمخدرات. ونرجو أن تقدم النصوص التي يعتمد عليها المشاركون في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة - والإعلان السياسي

١٩٩٧، صادرنا ما يزيد على أربعة أطنان ونصف الطن؛ وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٨، صادرنا ما يزيد على طن واحد.

وبناء عليه، أعدت حكومة طاجيكستان استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات ووضعت برامج عمل قصيرة وطويلة الأجل. ولقد استفدنا من الخبرة العالمية في كيفية مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، وأنشأنا أيضا لجنة حكومية تعنى بمكافحة المخدرات. وانضممنا إلى جميع الاتفاقيات والاتفاقات الرئيسية الدولية والإقليمية لمكافحة المخدرات، ونواصل تطوير تعاوننا المثمر مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ونقوم أيضا بوضع قوانين على أساس توصيات صادرة عن البرنامج.

إن طاجيكستان طرف في مشروعين برنامجيين في إطار مذكرة التفاهم المتبادل بشأن التعاون والمراقبة في مجال إنتاج المخدرات والمؤثرات النفسية وسلاسلها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وهي المذكرة المبرمة بين بلدان منطقة آسيا الوسطى. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من مضاعفة الجهود التي نبذلها من أجل مكافحة هذه الآفة، ليس على صعيد منطقتنا فحسب، بل وأيضا بمساعدة من بلدان ومنظمات دولية مهتمة أخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يعجل في تنفيذ البرنامج الخاص المتعلق بوضع استراتيجية لمكافحة المخدرات والجريمة في طاجيكستان.

إن أي تأخير آخر في تنفيذ هذا البرنامج سيكون في صالح بارونات المخدرات، وسيجذب المزيد من شعبنا إلى هذه التجارة الإجرامية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا البرنامج سيسهم إسهاما كبيرا في إقامة تعاون سلمي، وسيدعم الجهود التي نبذلها من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وكثيرا ما تحدثت من هذه المنصة عن اهتمامنا الكبير بأن نرى حلا عاجلا للنزاع الأفغاني. ونحن نؤيد جهود الأمم المتحدة في هذا المجال. ونرى أن من شأن التدابير الفعالة لوقف تدفق "دولارات المخدرات" إلى أفغانستان أن يساعد في حل المشكلة الأفغانية، بتخفيف حالة التوتر الدائم في البلد. وللأسف، فبسبب عدم حل

يمكن أن يوقف ويلاّ إنتاج المخدرات والاتجار بها وتوزيعها.

وهذا هو السبب في أننا نتصرف دائماً، داخلياً وبالتعاون الوثيق مع جيراننا في هذا الميدان. وقمنا بوجه خاص بتحسين وتكييف قوانيننا، وفي هذا السياق فإن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة كانت مفيدة بصفة خاصة، وأعرب عن امتناني لذلك.

وفي أعقاب التغييرات السياسية التي حدثت في رومانيا في أواخر عام ١٩٩٦ قرر بلدنا استهلال استراتيجيات للتعاون الإقليمي في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات التي تتعرض لخطر تعميق مسالكها في منطقتنا وتحويل بلدان وسط وشرق أوروبا من مناطق عبور إلى أسواق استهلاكية. وتسري الآن الاتفاقات الثلاثية مع البلدان المجاورة بينما أبرمت اتفاقات مماثلة مع معظم البلدان الأخرى في وسط وشرق أوروبا وهي جاهزة للتوقيع عليها. والمنطلق المركزي لكل من هذه الاتفاقات هو بالتحديد تعزيز الحماية من الجريمة المنظمة.

وفي هذا العام سوف تستضيف مدينة بوخارست مؤتمراً إقليمياً عن الاتجار بالمخدرات. ومن بين المدعوين إليه شخصيات من وسط وشرق أوروبا، وممثلون للهيئات الدولية المتخصصة الرئيسية. وأود كذلك أن أشدد على الأهمية الخاصة التي نعلقها على إنشاء مركز المبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، في بوخارست، الذي عهد إليه بمحاربة الفساد والجريمة المنظمة.

ومبادرات التعاون الإقليمي هذه يدفعها أمران ملحان؛ أولهما الفعلية. فالواقع أن من المقدر أن العمل بالتعاون مع ثلاثة شركاء أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى بلوغ النتائج في أربعة أو خمسة أعوام، وهي التي لو نفذت عن طريق الاتفاقات الثنائية وحدها، تتطلب ما لا يقل عن ٤٨ عاماً لبلوغها.

وثانياً، إنها مسألة إقامة نظام، لأنه فقط بإقامة حواجز تكميلية ومتتالية أمام الاتجار غير المشروع بالمخدرات يمكن السيطرة على تدفقها. فإذا تعين على المتجرين بالمخدرات مواجهة ستة أو سبعة من أفراد شرطة الحدود الذين يتعاونون مع بعضهم البعض

بوجه خاص - إسهاماً حقيقياً في تعزيز فعالية الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع العالمي للتغلب على أخطار إساءة استعمال المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على بيانه.

وستستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد إميل كونستاتينسكو، رئيس جمهورية رومانيا.

الرئيس كونستاتينسكو (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يساور رومانيا قلق عميق إزاء مشكلة المخدرات، موضوع هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. والواقع أنه بالنسبة إلى مجتمعات وسط وشرق أوروبا بالتحديد، يضاعف من أخطار الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها على جميع دول العالم ارتفاع خطر قيام الشبكات الإجرامية بالاستيلاء الفعلي على الأدوات اللازمة لبناء الديمقراطية الجديدة في ذلك الجزء من أوروبا.

لقد أصبحت بلداننا، بنفضها قيود الدكتاتورية الشيوعية عن كواهلها، مع تعميق عملية العولمة معرضة فجأة لتلك المخاطر. فالسرعة التي بدأت بها المنظمات الإجرامية تغزو أقاليم جديدة تتناقض بشكل صارخ مع خطى التنمية المؤسسية الأبطأ بالضرورة. ولما كانت الحماية التي يمكن أن توفرها سيادة القانون من الآثار السلبية والسامة لعولمة الجريمة المنظمة لا تزال هشة فإنها تبقى غير كافية والتشريعات عاجزة، بينما يظل رد فعل المجتمع المدني جباناً.

وإذ يواجه عالمنا المضطرب بالفعل هذه الأخطار الجديدة، فإنه مهدد بخطر الانزلاق إلى الخلف لعدم وجود عمل قوي ومتضافر. وهذا هو السبب في أن الدولة الرومانية استهلت برنامجاً للدفاع ذا ثلاث شعب: تعزيز للإطار التشريعي؛ وإصلاح للمؤسسات؛ وفوق كل ذلك عمل تربوي مكثف بقصد منع انتشار إدمان المخدرات، وخاصة بين الشباب.

ولقد صدقت رومانيا على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن مكافحة الدولية للمخدرات، وانضمت إلى جميع برامج الأمم المتحدة في هذا المضمار، وسوف تعتمد دون تردد قرارات الدورة الحالية. فنحن نؤمن بحق أنه ما من سبيل غير التعاون الدولي

أشارك فيها بشتى الطرق من أجل تشاطر الآمال والأحلام والجهود التي ما فتئ يبذلها بلدي وفق ما يمليه الضمير بهدف الانضمام بحق وكرامة إلى مجموعة الدول الحديثة والديمقراطية في عصرنا.

ولذا يتسم وداعي بشعور من الفخر المشروع، إذ أنني أقول بسرور حقيقي إن باراغواي - وبالكاد بعد انقضاء تسع سنوات على اضطلاعها بإجراء تغيير سياسي جذري وضع نهاية لعقود عديدة من نظم الحكم الاستبدادية - تمكنت من إنشاء نموذج من المؤسسات الجمهورية مدفوعة باقتناع عميق وإيمان ديمقراطي صادق. واليوم، في ١٩٩٨، فإن ذلك يتيح لي أن أكون أول رئيس مدني لباراغواي اختير في انتخابات شرعية ونجح في إتمام مهامه طيلة مدة شغله لمنصبه. وسأكون أيضا أول من يسلم الرئاسة لرئيس مدني آخر جاء عن طريق الانتخابات، واختير بأغلبية كبيرة في انتخابات لا نزاع حول شرعيتها وشفافيتها وكانت نسبة المشاركة فيها تتعدى ٨٠ في المائة، وهي نسبة عالية جدا.

إلا أن حماسي الشخصي إزاء الحدث السياسي المدوي الذي أصفه ليست مجرد بادرة من الرضا الذاتي لزعيم. لقد أردت أن أغادر الجمعية بتلاوة هذا البيان كتأكيد على أنها ستظل تجد في باراغواي حكومة وشعبا حليفا راسخا وحاسما في الحفاظ على القيم الأساسية التي تشكل حمايتها والدفاع عنها ما يوحدنا في هذا المحفل. والقضية التي جمعتنا تتطلب منا اتخاذ موقف حازم وجذري في مكافحة أحد أسوأ الشرور التي يعاني منها عصرنا، ألا وهو البلاء الفاسد الذي يعرض للخطر مالنا من إمكانيات التنمية والبقاء كدول حديثة وديمقراطية.

والواقع أن الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستعمالها وغيرها من العقاقير لا يمكن أن تتوفر له أسباب القوة والنجاح التي نسعى لتوفيرها بحماس، ما لم تكن نابعة عن حكومات شرعية وديمقراطية قادرة على جمع وحشد الشعوب حول المثل العظيمة التي تجسد مصالح الجنس البشري برمته.

وبعد مرور عشر سنوات على بدء إنفاذ اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة - وهي إحدى ثلاثة اتفاقات دولية توحدنا في كفاح شامل ضد إنتاج وتهريب هذه المواد التي تقوض حياة وعقول وأحلام وإبداع شبابنا ومجتمعاتنا - جاءت مبادرة عقد

ويتبادلون المعلومات بانتظام، تزداد صعوبة التهرب من القيود المستهدفة التي ترمي إلى القضاء على شبكات الإجرام. ولذا فإن الهدف لا يتمثل في إغلاق الحدود - وهو ما يعد من قبيل الانتحار في العالم الذي نعيش فيه - بل بالأحرى يتمثل في تحقيق انتقال سهل للسلع القانونية وللناس، بينما يجري تضيق الشبكة بصورة كفؤة وصارمة لوقف المجرمين.

إن الأمن والازدهار والسلام التي نتوخاها ركائز للقرن الحادي والعشرين، لن تتحقق في الواقع إلا إذا تمكنا من العمل الآن من أجل شق الطريق. ونحن مقتنعون بأن الوثائق التي نؤشك أن نعتمدها في نهاية هذه الدورة ستنشئ إطارا مناسباً للعمل في هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب بالمبادرة التي اتخذها لتوه الرئيس كلنتون في مجال مكافحة الجريمة الدولية، والتي تتناول هذه الشواغل نفسها. وستتقيد رومانيا بها دون تحفظ وستواصل الاشتراك النشط في تعزيز وتنفيذ استراتيجية مماثلة على المستويين الوطني والإقليمي.

ولدينا الآن، عشية الألفية الجديدة، الفرصة لوضع سياسة عالمية وإقرار شكل لم يسبق له مثيل من الاتصال بين البشر سيفتح الطريق أمام مستقبل سيكون قادرين على بنائه بحرية ودون عوائق. وهذا الهدف في متناول أيدينا، إذا رصصنا الصفوف فقط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس رومانيا على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي، فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي.

الرئيس واسموسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في وقت أوشك فيه، وفقا لدستور بلدي، على تسليم خلفي رئاسة جمهورية باراغواي في ١٥ آب/أغسطس.

ولذا، فإن الجمعية العامة لا تمنحني اليوم الشرف فقط، بل تتيح لي أيضا فرصة طيبة لألقي تحية الوداع على هذه الهيئة العالمية الأهم، إذ كان من يمن طالعي أن

وفي ١٥ آب/أغسطس القادم سأتولى بموجب ولاية دستورية صريحة، مهام عضو في مجلس شيوخ بلدي مدى الحياة. وأتعهد بكل حزم بأن أبذل في مهامتي الجديدة كل جهد مستطاع في هذا الكفاح، الذي أمل بحرارة في أن ينجح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية باراغواي.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة الأوروغواي هوبرت أ. إنغراهام، عضو البرلمان ورئيس وزراء كمنولث جزر البهاما.

السيد إنغراهام (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ركزت الدول، كبيرها وصغيرها، والمتقدمة النمو فيها والنامية، موارد مالية وبشرية هائلة في الكفاح المستمر ضد بارونات المخدرات والمتواطئين معهم والميسرين لأعمالهم. وعلى الرغم من كل هذه الجهود لم نكسب الحرب ضد إنتاج المخدرات غير المشروعة أو صنعها أو الاتجار بها أو استهلاكها على الصعيد الدولي.

وما برحت هذه الآفة تلحق الخراب بالمدن والبلدات والمجتمعات في كل أنحاء العالم، وتدمر نوعية حياة شعوبنا وأمن دولنا. وفي بلدي، جزر البهاما، سلبت هذه الآفة براءتنا وأشاعت العنف وجعلت الخوف من العنف داءً متنامياً. والرسالة التي تود جزر البهاما أن تحملها إلى هذا المؤتمر الهام بسيطة وواضحة وهي أن المخدرات غير المشروعة تمسنا جميعاً.

إن توقيت هذه الدورة الاستثنائية مناسب جداً. فهي تأتي على أعتاب ألفية جديدة وفي جو لم يسبق له مثيل من العولمة وتحرير التجارة ساعد، عن غير قصد، المتجرين بالمخدرات غير المشروعة. ولسوء الحظ إن تصاعد الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي ييسره التوسع السريع في التجارة الدولية، وتكنولوجيات الإنتاج المحسنة، والأساليب المتطورة الجديدة المستخدمة في نقل المخدرات غير المشروعة وبيعها.

إن جزر البهاما ليست من المنتجين أو المصنعين أو المستهلكين الرئيسيين للمخدرات غير المشروعة. بيد أن هذه الحقيقة لم تجنبنا كارثة الاتجار بالمخدرات. إن جزر

هذه الدورة الاستثنائية. وشارك بلدي في ذلك منذ البداية من خلال الآلية الدائمة لتوافق الآراء السياسي والتشاور التي أنشأناها في مجموعة ريو. وفي تلك الآلية قطعت حكوماتنا على أنفسها التزاماً بتقييم نتائج جهودنا إزاء خلفية أصبحت أكثر تعقيداً بسبب الوسائل الجديدة والأكثر تضليلاً التي تعمل من خلالها الجريمة المنظمة.

ويجدر كذلك التشديد هنا على القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، الذي عقد في سانتياغو، في شيلي في نيسان/أبريل الماضي. فقد اتفقتنا هناك على توحيد جهودنا في إطار استراتيجية لنصف الكرة الغربي لمنع ومكافحة مشكلة المخدرات والجرائم المتصلة بها. وليس هناك بطبيعة الحال، أي شكل في أن التعاون بين تلك البلدان، ومساهمة الهيئات التقنية التابعة للأمم المتحدة التي تلقى الترحيب دوماً - بقيادة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات - سيدعمان بصورة كبيرة المعالجة الكفؤة للمشكلة على المستوى الدولي.

ولذا أود أن أعبر بوضوح عن تأييدنا لجميع الوكالات التقنية والمتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل بلدي تقديم الدعم لها بإجراءات ملموسة وحاسمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، من المناسب الإشارة إلى أننا وضعنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي اعتمدت في نهاية ١٩٩٦، ونشرنا القانون ١٠١٥ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الذي يعرف كجريمة تخضع للعقاب غسل الأموال أو الأصول المستمدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو العقاقير الخطيرة.

وإن حضورنا هنا اليوم يقوم شاهداً على قرار حكومة باراغواي والتزام المجتمع الباراغواي بشأن حرب شاملة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة بها من خلال الحكومة التي يشرفني أن أترأسها.

واسمحوا لي هنا أنؤكد من جديد على شكرنا للتعاون المستمر في جميع المجالات الذي تلقيناه من الأمم المتحدة، وتحديدًا في مجال مكافحة المخدرات. وأود أنؤكد للجمعية بأن باراغواي ستواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية، انطلاقاً من المعرفة الكاملة بأن تنميتها وديمقراطيتها وحرّياتها ورفاهها العام تتوقف على توفيرنا إطاراً دولياً لحياة صحية خالية من أضرار وأخطار إنتاج واستهلاك المخدرات الخطرة والاتجار بها.

تقديم الرعاية والعلاج لمدمني الكوكايين. وامتألت جداول المحاكم، فيما جهد نظامنا القضائي الصغير في مواكبة ما عرض عليه من قضايا جنائية تتعلق بالمخدرات والجرائم المتصلة بها.

ومنذ عام ١٩٨٧ بصورة خاصة شنت حكومة جزر البهاما حملة مضادة واسعة من جانبها وبالتعاون مع جيرانها لوضع حد لغزو مرتزقة المخدرات لإقليمنا. والمعارك التي كسبناها ولا تزال نكسبها ضد الاتجار بالمخدرات في جزر البهاما وحولها، أمثلة جيدة على ما يمكن أن يحققه التعاون الدولي في مواجهة تجارة المخدرات. وخسائرنا في هذه الحرب تقف دليلا ساطعا على أوجه الضعف الناتجة عن عدم كفاية الموارد.

وعلى الجانب الإيجابي، فإنه نتيجة لتدابير عديدة لمكافحة المخدرات - بما في ذلك عمليات اعتراض مشتركة مع الولايات المتحدة مثل عملية جزر البهاما وتركس وكايكوس، والاتفاق الذي يسمح بمناورات سي رايدر، وهوت بير سوت وشيب رايدر، التي شارك فيها مسؤولون عن إنفاذ القانون في عمليات مشتركة مع حرس الجمارك الأمريكي وإدارة إنفاذ قوانين المخدرات وأفراد وزارة الدفاع - انخفض مستوى الاتجار بالمخدرات عبر جزر البهاما انخفاضاً كبيراً. وزاد من تعزيز هذا الاتجاه تشريعات إضافية أصدرناها لمكافحة المخدرات، بما في ذلك قوانين لمكافحة غسل الأموال.

وفي جزر البهاما انخفض على نحو ملموس عدد مدمني المخدرات الجدد الذين يلتمسون المساعدة. وقد أخذنا بالتعليم لمكافحة المخدرات وأكدناه في نظامنا المدرسي وفي مجتمعاتنا المحلية. واقترن هذا بالتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بسبب الصلة التي لا مفر منها بين إدمان المخدرات وانتشار الإيدز.

وبحلول عام ١٩٩٦ اعتقدنا أن خطر المخدرات قد أوقف. حيث بلغت المضبوطات من الماريوانا والكوكايين ما أسميناه "مستويات لا يمكن تقليلها"، وقل عدد المدمنين الجدد واحتوت جداول المحاكم على عدد أقل من قضايا المخدرات والقضايا المتعلقة بالمخدرات.

البهاما تغطي ٨٠ ٠٠٠ ميل مربع من المحيط، وتتألف من ٧٠٠ جزيرة تقع بين الأسواق الرئيسية لإنتاج واستهلاك المخدرات. ومواطنونا البالغ عددهم ٢٩٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون على ٢٩ جزيرة فقط من هذه الجزر تقع على مقربة من ساحل فلوريدا، وفيها ٢٢ مطاراً جويًا و ٣٤ مهبطاً جويًا، والمئات من المحطات البحرية والمراسي وعدد لا حصر له من الموانئ الطبيعية والمنافذ البحرية. وليس من المدهش إذن أن جزرنا أصبحت طريقاً مفضلاً للنقل السري للمخدرات في الأمريكتين.

ونحن في جزر البهاما نعرف من واقع تجربتنا ما للمخدرات من أثر مدمر على البلد وشعبه. والواقع أن وباء الكوكايين "كراك" انتشر في دولتنا الصغيرة بين الشباب والشابات، وضحايا هذه الآفة الذين ما زالوا على قيد الحياة، يسهل رؤيتهم، حتى اليوم.

ونحن نعرف أيضاً الآثار المدمرة لفساد المخدرات على سكان بسطاء. فقد تحطم المستقبل الوظيفي لعشرات من الناس الذين كانوا أشخاصاً يحترمهم القانون - من مسؤولين عن إنفاذ القانون وزعماء المجتمعات المحلية ومهنيين - وقعوا ضحايا لإغواء لوردات المخدرات كبائعين ومستخدمين أو بائعين ومستخدمين في آن معا - ولا تزال صورهم ماثلة في ذاكرتنا الوطنية وفي تجربتنا الشخصية. كذلك فإن العنف المستورد المرتبط بتجارة المخدرات ولا سيما استخدام الأسلحة، قوض بلدنا ودمر براءة لم تكن حتى سنة ١٩٧٠ تعرف مدمنا واحداً للمخدرات من بين سكانها الأصليين. وكنا نعتقد أن وحدة الأسرة التقليدية القوية، والقيم الاجتماعية التي جعلت شعبنا سعيداً ودوداً، ستحمينا من الأحداث الواقعة خارج حدودنا والتي جلبت الحزن والموت.

وكنا في ذلك مخطئين. إن إغواء المال السهل والحياة المملوءة بالثراء الذي لم يبذل جهد في كسبه والإغراء بالثراء السريع أفسدت الكثيرين من أفراد شعبنا.

ولم تكن جزر البهاما مستعدة لمواجهة آثار الاتجار بالمخدرات. إذ أن موجة الجريمة التي صاحبت وتلت الغزو الشديد لبلدي على يد مجرمي المخدرات المنظمين تغلبت بسرعة على الموارد المحدودة لشرطتنا وقوة دفاعنا. وقد ارتفعت ارتفاعاً سريعاً أعداد المنضمين إلى مراكز العلاج من إدمان المخدرات، التي حاول موظفوها جاهدتين

في برامج العلاج والتأهيل، تحدث ضغوطا على مواردنا تتجاوز الحدود المعقولة. وما كنا في حاجة إلى ذلك. فنحن لا نتمنى ضررا لأحد؛ ونسعى إلى خير الجميع.

إن جزر البهاما تؤيد تمام التأييد المقترحات المعروضة علينا في مشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب، والتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي، ومشروع النص المتعلق بمكافحة غسل الأموال، ومشاريع خطط العمل، التي يجري العمل بمعظمها فعلا في جزر البهاما.

وفي ظل هذه الظروف، تود جزر البهاما أن تعرض على نظير الجمعية خطة تجمع بين خفض الطلب على المخدرات، والتدخل الفعال بالموارد، والسرعة في تبادل المعلومات، وتحديد الأولويات لإطار عمل لتحقيق الامتثال للاتفاقيات والاتفاقات الخاصة بمراقبة المخدرات. وقد وردت التفاصيل التي تدعم هذه الأولويات في معظم - إن لم يكن في كل - تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة خلال السنوات الأخيرة. وهي تشمل، فيما تشمل، القيم الأساسية، والتعليم، وتعزيز الانتصارات المشروعة، وتوسيع فرص مشاركة المواطنين في التنمية الوطنية، وتعزيز كفاءة القوى البشرية وزيادة التزامها بعملية بناء الدولة.

والرأي المدروس لجزر البهاما هو أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لن تكون ذات قيمة إلا إذا أقمنا العالم بأن التزامنا بالقضاء على هذه البلوى هو التزام تام ومطلق. وجزر البهاما ملتزمة التزاما تاما ومطلقا من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر دولة رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما على بيانه.

أعطي الكلمة لفخامة السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور.

الرئيس كالديرون سول (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية. وأتوجه بالتحية أيضا إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان.

ولكننا لم نكسب، لا في الماضي ولا في الحاضر، الحرب ضد تجار المخدرات. وقد ثبت أن مجرمي المخدرات يتمتعون بالمرونة والقدرة على التأقلم والإمكانيات المتطورة. فبعد طرد مهربي المخدرات من جزر البهاما، بفضل عملية جزر البهاما وتركس وكايكوس الناجحة، تمكنوا في فترة وجيزة من التسلل إلى البلدان الصغيرة على امتداد سلسلة البحر الكاريبي، ولجأوا إلى أمريكا الوسطى.

إلا أنه يبدو واضحا الآن أن ما جرى من إعادة تنظيم بين كارتلات المخدرات، وبروز مجموعات جديدة في مجال المخدرات، وانتقال الموارد حول منطقة البحر الكاريبي وبعيدا عن جزر البهاما والحدود الجنوبية الشرقية للولايات المتحدة، قد تمخض عنه انبعاث تهريب المخدرات عبر جزر البهاما من جديد.

ولا يسعنا أن نسمح بأن تكون الغلبة لتجار المخدرات مرة أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية نحث جميع شركائنا في حملة مكافحة المخدرات على أن يقاوموا إغراء سحب الموارد الهامة أو تحويلها إلى مجالات أخرى، وعلى أن يحافظوا على القوة في جميع أركان هذا الكفاح.

وستظل جزر البهاما شريكا ثابتا في مكافحة الاتجار في المخدرات وغسل الأموال. فبالإضافة إلى مواصلة تعاوننا الواسع مع الولايات المتحدة في المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات، ومشاركتنا إلى جانب الدول الشقيقة من أعضاء الجماعة الكاريبية في طائفة واسعة من أنشطة مكافحة المخدرات، امتدت جهود جزر البهاما في مجال اعتراض المخدرات وتبادل المعلومات لتشمل كوبا، تلك الدولة الجزرية الأخرى التي تقع إلى الجنوب من جزر البهاما مباشرة على طريق تهريب المخدرات المشهور بين أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية. وهذا التبادل في غاية الأهمية، ويجب أن تزداد وتأثره لمصلحة الجميع.

وتنفق جزر البهاما اليوم ما يناهز ١٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية على المسائل المتعلقة بإنفاذ القوانين، وهذه حالة ناتجة إلى حد كبير من جهود الحكومة في مكافحة المخدرات. فنشراؤنا طائرات لدوريات الاستطلاع، والتحسين الكمي والكيفي للمعدات المتاحة للقوات البرية والبحرية، وزيادة عدد الموظفين اللازمين وتدريبهم، وتعزيز الخدمات القضائية والقانونية، والتوسع

شن حرب أكثر فعالية على المخدرات، بنفس الطاقة التي تكرسها الأمم المتحدة لتعزيز السلام العالمي. وينبغي أن تتركز الجهود على تنسيق الأعمال ووضع استراتيجيات جديدة من شأنها أن تضع نهاية فعلية للتوسع في إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة.

ونحن في السلفادور نبذل جهودنا لمكافحة الأنشطة المتعلقة بالمخدرات، ونحضر نتائج إيجابية في مكافحة الجريمة المنظمة؛ مما يدل على استعدادنا لمكافحة هذا الداء الاجتماعي بأقصى ما نستطيع.

وعلى الصعيد القانوني، ينظر مجلسنا التشريعي في إصلاحات دستورية من شأنها أن تيسر التوقيع على معاهدات تسليم المجرمين المرتبطين بالأنشطة تتعلق بالمخدرات، فضلا عن مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال والأصول الأخرى. وعلى الصعيد التعليمي، نقوم بتنفيذ برامج وقائية. وفي الميدان المالي، يجب أن نبذل جهودا مشتركة لنقوم على نحو مناسب بمراقبة المؤسسات المصرفية والملاذات المالية التي تيسر غسل الأموال.

ونحن نقترح ألا تكتفي الدول الأعضاء بتجديد عزمها على تنفيذ التزامات قطعها على أنفسها بالتوقيع على الصكوك الدولية ذات الصلة فحسب، بل أن تلتزم أيضا التزاما رسميا بتطبيق الاستراتيجيات التي نعتمدها هنا بغية تخفيض إدمان المخدرات إلى حد كبير وبغية مكافحة جميع الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالمخدرات.

إننا نؤيد جهود الأمين العام - كجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة - من أجل تعزيز التغييرات المؤسسية اللازمة بغية تحسين فعالية مكافحة المخدرات.

وفي الختام، فإن أماننا وعشية الألفية الجديدة، فرصة لاختبار إرادتنا السياسية، بصفتنا زعماء، من أجل توحيد جهودنا هنا في المنظمة العالمية ونعمل معا من أجل القضاء على مشكلة المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية السلفادور لا على بيانه فحسب، بل وكذلك على احترامه الوقت المحدد. فقد كان أول رئيس بعد ظهر هذا

إن حضور عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات يعكس الأهمية التي يحظى في هذا البند في جدول الأعمال الدولي. ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا لضميمة السيد إرنستو زيديو، رئيس المكسيك، لمبادرته المتمثلة في الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للنظر في مشكلة المخدرات العالمية واعتماد تدابير جديدة لمكافحتها.

وتتزامن هذه الدورة الاستثنائية مع الذكرى العاشرة لتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي إحدى أهم الصكوك في هذا الميدان.

وتود السلفادور أن تؤكد دعمها للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بصفتها الأدوات الرئيسيتين للنظام المتعدد الأطراف من أجل معالجة مشكلة المخدرات العالمية من جميع جوانبها.

لقد بذلت جهود كبيرة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة المخدرات، إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق بعد. وتشكل المخدرات خطرا عالميا لا يهدد أرواح وصحة مواطنينا واستقامتهم الخلقية فحسب، ولكن أيضا تماسك واستقرار كياناتنا الاجتماعية، ونظامنا العام، ومشروعية المؤسسات الاقتصادية والسياسية. وقد أزف الوقت لنبد الخطاب، والشروع في عمل ملموس وأكثر فعالية، لمكافحة هذه البلوى التي أصابت الجنس البشري. والمجتمع الدولي يطالبنا بالاضطلاع بدور أكثر عزمًا وتصميما على صيانة أرواح شعوبنا وصحتها واستقامتها الخلقية.

إننا نؤيد المبادئ التوجيهية الواردة في مشروع الإعلان السياسي ومرفقاته، والتي أود أن أركز من بينها على المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بأسره، الذي ينبغي أن يقوم عمله على أساس نهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات، يتوافق مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويجب على جميع البلدان أن تبذل قصارى ما تستطيع لدعم الأمم المتحدة بتقديم المزيد من الموارد، حتى تتمكن أجهزة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات من

الاستثنائية للجمعية العامة، الأمر الذي يعطي هذه المسألة الأولوية التي تستحقها.

كما أننا نقدر الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لتخفيض إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في نصف الكرة هذا. ونحن نعتقد أن تبادل الخبرات والتكنولوجيا فيما بين الدول ضروري لمكافحة هذه الآفة ولتقليل آثارها المدمرة.

وحكومة غينيا الاستوائية التي تشعر بالقلق إزاء هذه الحالة، لم تتوقف على الإطلاق عن الإسهام في جهود المجتمع الدولي. فقد انضمت إلى جميع الصكوك الدولية المعنية بمكافحة المخدرات. وهي تكافح الآن بنشاط انتشار المخدرات واستعمالها في غينيا الاستوائية، عقب اعتماد مشروع القانون رقم ٣ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي يحظر إنتاج المخدرات وبيعها واستهلاكها والاتجار غير المشروع بها.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، التزمت غينيا الاستوائية، إلى جانب الدول الأعضاء العشر الأخرى في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، بتعزيز الآليات الداخلية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وهذا الالتزام قد تم التمسك به في اجتماع عقد في ليبيرفيل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام.

وفي هذا الصدد، تعهدت دولنا بتحسين رصد حدودنا المشتركة برا وجوا وبحرا، بغية كفالة المراقبة الكافية للمخدرات واكتشافها على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، قررنا أن نوجه جميع أعمالنا نحو القضاء على الآفات ذات الصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة في أفريقيا الوسطى وغسل الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات. وهذا الالتزام سيصبح قريبا أحد مبادئ العمل الرئيسية لدول أفريقيا الوسطى.

وأود أن أشير إلى أن سياساتنا لمكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لن تنجح ما لم تحظر بالتعاون الكامل والمساعدة الفعالة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وهذا المجال الحساس لمكافحة الاتجار بالمخدرات يتطلب أن تتأزر الدول عن حلق وأن

اليوم أنهى بيانه فيما كان الضوء الأخضر مشتعلًا. تهانينا لكم، سيدي الرئيس.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد تيودورو أوبيانغ مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

الرئيس أوبيانغ مباسوغو (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
يسرني ويشرفني عظيم الشرف أن أكون هنا اليوم لأتكلّم عن التزام جمهورية غينيا الاستوائية، حكومة وشعبا، بالمساعدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل القضاء على آفة المخدرات في بلداننا وفي العالم بأسره.

إن مؤتمر القمة هذا لرؤساء الدول والحكومات ينعقد في الوقت المناسب، حيث تدرك جميع حكومات العالم أن الاتجار بالمخدرات واستعمال المخدرات لا يقوضان الأثر فحسب، بل يدمران الشباب أيضا، ويحطمان من قدر البشر، ويعملان على إثارة الاضطرابات الاجتماعية والإرهاب والثورات التي تعاني منها عدة بلدان اليوم.

وهكذا نشارك في هذه الدورة برغبة وأمل بغية اعتماد توصيات لتنفيذ استراتيجيات عالمية لمكافحة هذه المشكلة الشائكة والآثار المترتبة عليها، كي نحافظ على صحة شعوبنا وحياتها.

ونتوجه بتهنئة حارة إلى فخامة السيد إرنستو زيديو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، على مبادرته الرامية إلى استعمال التعاون الدولي لمكافحة المشكلة الخطيرة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وبالتصدي للمشاكل ذات الصلة التي تبعث على قلق كبير في جميع أنحاء العالم.

والواقع أن نطاق الاتجار غير المشروع بالمخدرات بلغ شأنا كبيرا بحيث تقف الحكومات أمامه اليوم عاجزة عن مكافحته بنفسها. لذلك، فإن التعاون والعمل المشترك من جانب جميع الحكومات لازمان من أجل وقف هذا المد وما يترتب عليه من عواقب وأبعاد غير منظورة.

وكان محل تقديرنا أيضا ما أظهره الأمين العام كوفي عنان من اجتهاد في الموافقة على عقد هذه الدورة

ومما لا يمكن التساهل إزاءه، عشية القرن الحادي والعشرين أن يكون بمقدور قوى الشر التي تسيطر على تجارة المخدرات والضالعة فيها أن تجعل آملنا ببناء عالم أفضل للبشرية رهينة لديها. فلنستجمع جهودنا من أجل التوصل إلى تدابير مشتركة تتيح لنا استئصال المخدرات من على وجه البسيطة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على بيانه.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

الرئيس رباني (تكلم بالأفغانية؛ الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بعد استئذانكم، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص امتناني لتلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية التي قدمت مساعدة عاجلة لأبناء بلدي، الذين تضرروا بالزلازل اللذين وقعا في ٤ شباط/فبراير و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨. وأتوجه بالشكر أيضا إلى تلك الدول الأعضاء التي تخطط لإرسال مساعدة إنسانية في المستقبل القريب.

واسمحوا لي بداية أن استشهد بالسيد كوفي عنان، الذي وصف بطريقة بليغة وبارعة مدى الضرر الذي ما زالت تلحقه المخدرات بالبشر:

"يقدر عدد مستعملي المخدرات اليوم في أنحاء العالم بـ ١٩٠ مليون شخص. وليس هناك من بلد يتمتع بالحصانة. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يأمل باجتثاث تجارة المخدرات داخل حدوده. والطابع العالمي لتجارة المخدرات يتطلب استجابة دولية".

إن أفغانستان وطن أمة مسلمة. ويعلمنا الإسلام أن المنطق والعقل من عطايا الله. ولذا فإن أي شيء يضر بالعقل أو الجسد أو يلحق الأذى بالجنس البشري، سواء كان ذلك في مجتمع إسلامي أو غير إسلامي، هو من المحرمات. ونرى أن من واجبنا الإسلامي محاربة إنتاج جميع المخدرات الضارة والاتجار بها، بما فيها المخدرات غير المشروعة.

تبذل جهودا مشتركة بين المؤسسات. ذلك أن المخدرات لا تحترم حدودنا الإقليمية. فهي تهدد بقاء مجتمعاتنا في الصميم، وسيادة دولنا والجهود التي نبذلها من أجل بناء مجتمعات ديمقراطية.

واليوم، فإن الفقر والهيكل الاجتماعي والاقتصادية الضعيفة في العديد من البلدان تعني أن العاملين في الزراعة يمكن في أغلب الأحيان تحويلهم بسهولة نحو إنتاج المخدرات. وفي هذا الصدد، ولكي تنجح المعركة ضد المخدرات، فإننا نحتاج إلى شن كفاح على درجة أكبر من الفعالية والمشاركة ضد الفقر والامية وانعدام التكنولوجيا في العالم وفي أفريقيا خاصة.

إن بعض القوى السياسية، في محاولة منها لزعة استقرار الحكومات، تستخدم أسلحة يتم شراؤها بأموال المخدرات. وتنخرط في الأعمال الإرهابية، وتصفيه المواطنين الأبرياء جسديا. ولكي أكون أكثر تحديدا، فإن الأحداث التي جرت مؤخرا في بلدي مثل احتجاز سفينة تعج بالمرتزقة المسلحين في أنغولا في أيار/مايو ١٩٩٧، والهجمات العنيفة التي شنتها مجموعة من الإرهابيين على المنشآت العسكرية وعلى السكان المدنيين في جزيرة بايوكو في ٢١ كانون الثاني/يناير الماضي، التي قتل فيها الأبرياء - كانت أعمالا قام بارتكابها عتاة المجرمين: أي تجار المخدرات والمدمنون على المخدرات.

ولهذا السبب، يتعين علينا أن نعتد تدابير أكثر صرامة لفرض الجزاءات على المؤسسات المصرفية الضالعة في غسل أموال المخدرات ومنعها من تشجيع هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، يبدو أن التوصية التي قدمها الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا - أي نشر أسماء المتجرين بالأسلحة - من المفيد أن تطبق أيضا على المتجرين بالمخدرات وعلى المؤسسات الضالعة في هذه التجارة الخسيسة.

وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن لوسائل الإعلام الكبرى في العالم أن تضطلع بدور حاسم في نشر المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. إلا أننا نحتاج أيضا إلى اتخاذ خطوات لمواءمة صكوكنا التشريعية بغية تشجيع تبادل المعلومات التي تتيح لنا كبح تجار المخدرات وإلقاء القبض عليهم.

برح تجار المخدرات عبر الحدود، الذين يعملون عن كثب مع بعض العناصر والمؤسسات الإقليمية، يستميلون المزارعين ويشجعونهم على زراعة الخشخاش.

إن إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع من بين المشاكل الخطيرة جدا التي تواجه المجتمع الدولي حاليا. ولهذه الظاهرة أبعاد عبر وطنية تتطلب ردا دوليا وفعالا وجيد التنسيق. ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن أي عمل أو رد يجب أن يتم على أساس عدم المساس بسيادة الدول، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولا يمكن تجاهل التناسب الموجود بين الزيادة الهائلة في إنتاج المخدرات وظهور جماعة الطالبان. فوفقا للإحصاءات الأخيرة للأمم المتحدة بلغ إنتاج الطالبان من المخدرات ٩٦,٣ في المائة من إجمالي الناتج الأفغاني. ولأول مرة في تاريخ أفغانستان وتاريخ المنطقة بدأ مشروع مشترك مع الطالبان لتعزيز زراعة الخشخاش وتوفير وصوله إلى الأسواق الخارجية وطرق تصديره. وتقوم جماعة الطالبان، في تحد تام لكل المعايير والقواعد الدولية، بجبي "الضرائب" علنا على زراعة الخشخاش وتصديره.

وعلاوة على ذلك، يستخدم الطالبان، لتمويل آلة حربهم الجهنمية، معامل تكرير نقلت حديثا إلى أفغانستان، لتحويل الأفيون الخام إلى هيروين، مع أننا نعلم جميعا أن معامل التكرير الكبرى موجودة عبر الحدود. ولا تزال هذه المجموعة من المرتزقة تشجع إنتاج الخشخاش وتصدر تصاريح تسمح لمهربين المخدرات بالمرور الحر عبر حدود أفغانستان لقاء "ضريبة". ولا تزال أداة الطغيان هذه تنتهك كل صكوك حقوق الإنسان الدولية وتحبط أي عملية للسلام.

إننا مقتنعون تماما بأن خفض الطلب على المخدرات واستهلاكها يشكل خطوة هامة لمواجهة إنتاج المخدرات والاتجار بها على الصعيد العالمي. وإن القدرة الجماعية للمجتمع الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات ينبغي أن تتناسب مع جسامة المشكلة وينبغي تنسيق هذه القدرة الجماعية تنسيقا فعالا. وفي هذا الصدد فإن عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودوره كمنسق على صعيد المنظومة يستحقان الثناء. ذلك أن جهود

وجمهورية أفغانستان الإسلامية تشاطر المجتمع الدولي مشاطرة تامة قلقه إزاء إساءة استعمال المخدرات، التي ما زالت تعرض للخطر أرواح ما يربو على مليون مدمن في أنحاء العالم وتزيد في انتشار المرض والجرائم المتصلة بالمخدرات. وإننا نتوقع تماما من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أن تؤدي بحق إلى اعتماد برنامج عمل شامل وعالمي يمكننا من ضمان عالم خال من المخدرات على نحو ناجح، وبخاصة ونحن نشهد فجر الألفية المقبلة.

وإننا ندرك أهمية الدورة الحالية ونؤكد مجددا تصميمنا والتزامنا الراسخين بتنفيذ الإعلان السياسي والوثائق الأخرى ذات الصلة التي أعدتها لجنة المخدرات لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ذلك أن أفغانستان حالة نموذجية، حيث تجري حرب بالوكالة تمول بصورة رئيسية بفرض "ضريبة" على إنتاج المخدرات، بالتعاون مع مهربي المخدرات عبر الحدود.

وأفغانستان طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وبالإضافة إلى تصديقها على العديد من المعاهدات الدولية، فقد سنت أفغانستان العديد من القوانين في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريبها وإساءة استخدامها في بلدنا.

لقد كان الخشخاش يزرع تقليديا على نطاق صغير في أفغانستان. وفي عام ١٩٧٢، وقبل التدخل العسكري الأجنبي بوقت طويل، كان مجموع الإنتاج السنوي للأفيون يقدر بنحو ٢٠٠ طن متري وكان يستخدم جزئيا في ذلك الوقت لأغراض طبية. ولسوء الحظ فإن أحداث العقدين الماضيين انتهت باختفاء الأمن والهياكل الإدارية في أجزاء معينة من البلد. فالحروب بالوكالة التي تدعمها جهات أجنبية والافتقار إلى برنامج وقائي موحد ما زالا يهيئان ظروفا مناسبة لزراعة الخشخاش والتوسع فيها بمدّها إلى مناطق مختلفة ولا سيما المقاطعات الشرقية والجنوبية لأفغانستان التي تسيطر عليها الآن مجموعة طالبان.

كذلك فإن جماعة الطالبان تشجع المزارعين على زراعة الخشخاش على نطاق واسع "لدفع الكفارة على الإدمان" وتمويل آلة الحرب للطالبان. وبالإضافة إلى ذلك ما

كحافز على عودة السلام مبكرا. ونحن نرحب بكل المشاريع الرامية إلى استخدام التراب الأفغاني كمنطقة عبور لمشاريع تمديد خطوط الأنابيب التي ستولد الدخل للسكان وتقلل من أعداد العاطلين الذين بلغت نسبتهم أكثر من ٩٠ في المائة. ومن شأن هذه المشاريع أن تجتذب بدورها المزيد من الاستثمارات في بلد لا تزال توجد به موارد ضخمة لم تستغل بعد.

وما من شك في أن من شأن التعاون القضائي، وتسليم المتجرين بالمخدرات وغيرهم من مرتكبي جرائم المخدرات، والمساعدة القانونية المتبادلة، ونقل القضايا، أن تساعد الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات. ونحن على استعداد لأن نشارك في هذه المساعي الجماعية من أجل التوصل إلى عالم خال من المخدرات وإيمان المخدرات ونحن على أعتاب الألفية القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس دولة أفغانستان الإسلامية على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عزت ريستموف، نائب رئيس وزراء أذربيجان.

السيد ريستموف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، اسمحو لي أولا أن أهنئكم مخلصا وصادقا على انتخابكم بالإجماع لرئاسة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وكلية ثقة في أن هذه الدورة الاستثنائية، بفضل قيادتكم الحكيمة والمقتدرة، ستكفل بالنجاح في إنجاز جميع المهام التاريخية المنوطة بها.

إن العالم، في عشية الألفية الجديدة، يواجه مشكلة المخدرات التي اكتسبت أبعادا عالمية، وأصبحت تؤثر الآن على كل دولة وكل شعب في جميع أرجاء العالم. وتمثل هذه المشكلة خطرا خاصا على الدول الحديثة الاستقلال، بما فيها أذربيجان، التي تعاني من مصاعب فترة انتقالية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، يزيد من تعقيد حالة أذربيجان وقوعها على نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا، الأمر الذي يجعلها جذابة لتجار المخدرات بصفتها إحدى

مراقبة المخدرات ستقل فعاليتها في نهاية المطاف لو أن ميزانية ذلك البرنامج واجهت عجزا الأمر الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى شلل تام. وسوف يتطلب قيام البرنامج بإدخال محصول بديل للخشخاش مثابة ودعما، لأن المشاريع والترتيبات الناقصة وغير المكتملة من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية. واتباع نهج إبداعي لمساعدة ذلك البرنامج يمكن أن يساعده على إيجاد مصادر جديدة للدعم المالي.

وعلاوة على ذلك، فإن إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية مستدامة عن طريق التنمية الريفية المتكاملة، بما في ذلك تنمية البنى الأساسية من شأنه أن يساعد كثيرا في تحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات والقرى المتأثرة بزراعة الأفيون غير المشروعة، إذ سيكون بمقدور الكثير من الناس أن يجدوا وسائل أخرى مشروعة لكسب رزقهم.

ونحن نعتقد أن إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان إلى حين عودة السلم والأحوال الطبيعية، سيزيدان زيادة تصاعدية. ولا يمكن أن يتحقق تقدم ملموس صوب استعادة السلم والأحوال الطبيعية، إلا عن طريق تنفيذ عملية السلم وهي العملية التي بدأتها الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أيضا أنه يوجد ارتباط مباشر بين عملية السلم ومشاركة السكان في تقرير المصير السياسي لبلدنا. ومن شأن كل هذا أن يساعدنا ليس فقط في تحقيق السلم في أفغانستان وإنما أيضا في بدء عملية الإنعاش والتعمير والتنمية التي ستكون أول خطوة لعكس الاتجاه المتصاعد في إنتاج المخدرات في أفغانستان وتصديرها منها.

وعلى أساس مفهوم تقاسم المسؤولية العالمية كنهج متضافر، أدعو المجتمع الدولي والمؤسسات المالية أن تساعدنا في حملتنا من أجل السلام والإنعاش والتعمير والتنمية. وإن تدابير التنمية الريفية في إطار النمو الاقتصادي الوطني المتواصل وجهود التنمية المستدامة من شأنها أن تمهد السبيل للقضاء على الفقر ولخيارات اقتصادية مستدامة طويلة الأجل قانونية وناجعة كبداية للزراعة غير المشروعة للمخدرات.

وتحقيقا لهذه الأهداف السامية ترحب دولة أفغانستان الإسلامية بالاستثمارات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية التي ستعمل

والتدابير الشاملة التي اضطلعت بها قيادة أذربيجان يسرت تحقيق الاستقرار، وعززت سيادة القانون والنظام وخفضت معدلات الجريمة في البلد. والكفاح غير المتهاون الذي ظللنا نشنه ضد المخدرات أثمر بعض النتائج. فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة زيادة في تحقيقاتنا المتعلقة بجرائم المخدرات. وتعرفنا على المزيد من مدمني المخدرات، وضبطنا المزيد من المخدرات غير المشروعة.

إن خفض الطلب على المخدرات مسألة هامة لخفض الاتجار بها. ودور وسائل الإعلام الجماهيري والتوعية العامة يتسمان بالأهمية في هذا الشأن. وكذلك التعليم، ولا سيما تعليم اليافعين. ونحتاج أيضا إلى العلاج الناجع والتأهيل الاجتماعي لمدمني المخدرات. ولكن لسوء الطالع، يحول الافتقار إلى الموارد المالية بيننا وبين التنفيذ الكامل لجميع مشاريعنا في هذه المجالات. وإني أناشد الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والدول المانحة أن تقدم كل مساعدة ممكنة إلى جمهورية أذربيجان في هذا المجال.

واليوم، لا أحد يشك في أنه ليس باستطاعة أي بلد أن يحل مشكلة المخدرات بمفرده. وأذربيجان تؤيد تأييدا كاملا مشروع الإعلان السياسي المعروض علينا اليوم، ونود أن نقول إننا على استعداد للوفاء، بحسن نية، بالالتزامات المنصوص عليها في تلك الوثيقة. وهذا سيتيح لنا فرصة لنبرهن عملا، وليس قولاً فحسب، أننا جميعا نملك الإرادة والقدرة على الكفاح معا ضد هذه الآفة. وهذا واجب مقدس علينا تجاه الأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء أذربيجان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان - إريك انستام، وزير الداخلية في فنلندا.

السيد انستام (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية باسم فنلندا.

أولا، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة، جـون بريسكوت، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

طرق عبور المخدرات من الشرق إلى الغرب. وهناك عامل آخر يتمثل في أن ٢٠ في المائة من أراضينا تحتلها أرمينيا، وهناك أكثر من مليون من اللاجئين والمشردين. ونتج عن كل ذلك، أن هناك ١٣٠ كيلومترا على امتداد الحدود الجنوبية لأذربيجان لا تخضع لسيطرة سلطات الجمارك لدينا، أو حرس الحدود وغير ذلك من وكالات إنفاذ القوانين. وأسهمت هذه الحالة في جعل المنطقة ممرا لعبور المخدرات إلى داخل أراضينا ثم منها إلى أوروبا. ويعلم الجميع أن هناك علاقة متداخلة وثيقة بين تجارة المخدرات والإرهاب والتخريب والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وقد أبرزت هذه المشكلة في اتفاق باكو وفي الوثيقة الختامية للدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقيين الأدنى والأوسط، التي عقدت في عاصمة أذربيجان في شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد أرسى اتفاق باكو الأساس لزيادة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات في المنطقة بصورة أكثر فعالية. وأدان انتهاك الحدود الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. كما أدان الاحتلال الأجنبي، الذي يقوض الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٩/١٩٩٧ الدول الأعضاء على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق باكو.

وتأتي مواجهة مشكلة المخدرات في أذربيجان في قمة أولويات سياسة دولتنا. فبأمر من رئيس أذربيجان، فخامة السيد حيدر علييف، أنشئت لجنة تابعة للدولة لمكافحة إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وتم وضع برنامج وطني ومشروع قانون في هذا الصدد. وأدلى رئيس أذربيجان أيضا ببيان رئيسي في الدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقيين الأدنى والأوسط.

ويسعدني أن أضيف أن أذربيجان أصبحت طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. واليوم ينظر المجلس الملي، أي برلمان بلدنا، في مسألة انضمام أذربيجان إلى اتفاقيتي سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١.

إن الإعلان السياسي الذي سنعتمده هنا يوفر الدعم الرسمي لهذا التطور. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي الاتفاقية قيد التفاوض حالياً، ينبغي أن تتضمن فروعاً هامة تتعلق بمصادرة موارد مكتسبة على نحو غير قانوني وبمنع غسل الأموال. ولقد كان لفنلندا تجربة إيجابية قائمة على التعاون الإقليمي. فنحن نتعاون بنشاط مع بلدان الشمال، والاتحاد الأوروبي، وفرقة عمل بحر البلطيق.

وتؤيد حكومتنا بحرارة التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات على نحو غير قانوني. ذلك أنه من خلال إزالة العراقيل أمام التعاون القضائي، يمكن أن نحقق من النتائج الفعالة أكثر مما يمكن إحرازه عن طريق تدابير ترمي حصرها، على سبيل المثال، إلى تنسيق القانون الجنائي الأساسي.

وتشمل القوانين الفنلندية المتعلقة بالتعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات أسلوب الشحنات المراقبة. ونجد أنه من الأهمية بمكان زيادة تطبيق هذه الأداة وتيسيرها.

ويتعيّن إيلاء مزيد من النظر دولياً في بحث تقنيات جديدة للاستقصاء، مع فكرة الموازنة بين الحاجة إلى قيام تعاون فعال واحترام حقوق الإنسان. وبغية تكملة اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨، ثمة حاجة إلى تحسين التدابير القانونية المتعلقة بحماية الشهود.

وترحب فنلندا بإعلان تخفيض الطلب باعتباره إنجازاً رائعاً. وسياسة هولندا بشأن المخدرات تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الأساسية لسياسة الرعاية الوطنية. فالضرر الاجتماعي والضرر الصحي المتعلقان بإساءة استعمال المخدرات يمكن منعهما على أفضل وجه عن طريق تحسين ظروف معيشة الناس وطريقة حياتهم. والمهم بصورة خاصة أن نقدم للشباب بدائل للمخدرات سليمة ومجزية. ويدرك الشباب إدراكاً جيداً الأنماط الجديدة للاتصالات. ونحن نتطلع إلى الفرص التي تتاح عن طريق توسيع استعمال المعلوماتية.

وعلى الرغم من أن مشاكل المخدرات تتفاوت بين بلد وآخر، فإن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تجد عدة

إن حكومتنا ترحب بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. والحكومات التي نراها هنا ملتزمة، بوصفها مجتمعات عالمية موحداً، بأن تبعث بأقوى العبارات إشارة مشتركة على عزمنا على مكافحة إحدى أهم المشاكل الخطيرة في عصرنا: ألا وهي مشكلة المخدرات الدولية. والمطلوب إيجاد نهج متوازن يعالج جانبي العرض والطلب معاً. فعلى صعيد تخفيض الطلب، ينبغي أن نستغل التكنولوجيا الحديثة ونشرك الشباب في الوقاية من إساءة استعمال المخدرات.

ولقد عملت التغييرات الحاصلة في المنطقة المجاورة لنا على زيادة وعينا للطابع الشامل لمشكلة المخدرات العالمية. وبغية تجنب السلبية في تشخيص مشكلة المخدرات العالمية، فإن المطلوب هو استجابة على نطاق شامل. ومنظومة الأمم المتحدة توفر الإطار الشامل للنقاش، بغية إيجاد العزيمة واتخاذ تدابير ومبادئ توجيهية مشتركة لمعالجة هذه المشكلة. وفي هذا السياق، نعترف بالدور الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ونؤيد الجهود المبذولة من أجل تعزيزه وتعزيز مكتب فيينا بغية مكافحة الجريمة الدولية المنظمة.

إن التقديرات الدولية لحجم غسل الأموال متفاوتة. وإجمالي قيمة الموارد التي تأتي من مصادر غير قانونية وتسرب إلى أسواق مالية مراقبة بصورة قانونية تتراوح عموماً بين ١٠٠ بليون دولار و ٥٠٠ بليون دولار. وعند معالجة الجريمة الدولية المنظمة، التي تتعلق جزء رئيسي منها بالأنشطة غير القانونية المتصلة بالمخدرات، ينبغي تطوير صكوك تسمح بالكشف عن موارد المنظمات الإجرامية ومصادرتها.

وهذه المنظمات تعمل على نطاق عالمي يتزايد اتساعاً في وقت لا يزال التعاون فيما بين الحكومات يتعرض لعقبات. فعلى سبيل المثال: تشكّل القوانين الوطنية أساساً للتدابير الرامية إلى منع غسل الأموال، في حين أنه ينبغي ألا ينظر إلى الطريقة الفعالة للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة إلا من منظور عالمي. وعلى أساس اتفاقية عام ١٩٨٨، وضعت اتفاقات إقليمية بشأن منع غسل الأموال، بيد أنه ينبغي القيام بمزيد من الأنشطة واتخاذ التدابير على الصعيد العالمي لمنع عمليات غسل الأموال.

إن تركيا تؤيد مبادرات الأمين العام الجريئة من أجل الإصلاح، ولا سيما في ميدان المخدرات ومنع الجريمة. ونرحب أيضا بقيادة المدير التنفيذي الجديد، السيد بينو أرلاتشي، في إنشاء مركز يكون أكثر فعالية ومنحاه العمل من أجل التصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات. والنهج الذي نعتنقه إزاء مشكلة المخدرات يتماشى مع هذه السياسة المتعددة الأبعاد.

إننا نشكر حكومة المكسيك على البدء بالعملية التي أسفرت عن عقد هذه الدورة الاستثنائية، وعلى إسهاماتها الكبرى في نتيحتها الناجحة.

وتعتبر تركيا مشروع الإعلان السياسي المعروض على الجمعية في هذه الدورة تعبيرا عن الالتزام العالمي بتهيئة مناخ سياسي يتسم بتعاون أكبر في معركتنا ضد هذا التهديد العالمي. وستضطلع تركيا من جانبها بنصيبها على الجبهتين الدولية والداخلية، عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتحقيق الأهداف المتوازنة الواردة في مشروع الإعلان السياسي.

وإن فكرة توفير المخدرات للمدمنين تنطوي على عواقب طبية واجتماعية خطيرة لا يمكن التفاوض عنها. ونحن نشعر بالقلق لأن هذا الاستخدام يولد بيئة متسامحة فيما يتعلق بالتوريد الحر للمخدرات وإساءة استخدامها. وفي رأينا، أن السماح باستخدام المخدرات لأغراض علاجية معينة، يجب أن يقتصر بتصميم قوي من جانب الحكومات على خفض الطلب في بلدانها. وثمة حاجة إلى سياسات أكثر فعالية لمكافحة الطلب في البلدان المتقدمة النمو. ولن يكون من الواقعي أن نتوقع من آليات المراقبة الدولية أن تحقق أهدافها دون خفض الطلب.

وثمة حاجة أيضا إلى مراقبة أكثر كفاءة للمواد السلائفية مثل انهيدريد الخل. ومن دواعي الأسف، إن عدم وجود تدابير كافية لمنع منتجين من تسريبها إلى القنوات غير المشروعة يؤدي إلى أن ينتهي بها الأمر في المختبرات غير المشروعة حيث تحول إلى هيروين ويجري من ثم الاتجار بها عبر الحدود. ونحن نتأثر كثيرا بهذه التسريبات. وفي حين أننا نتخذ تدابير شاملة لمعالجة هذه المشكلة، فإننا نعتقد أن المنتجين يجب أن يتشاطروا المسؤولية أيضا وأن يبذلوا كل جهد ممكن لمكافحة تصدير المواد السلائفية.

تطبيقات لها، ويعتمد ذلك على السمات المميزة للمجتمعات، وعلى التفاوت في التقاليد الثقافية. وتطبيق التكنولوجيا المتطورة الجديدة في فنلندا يمضي بنجاح.

ولقد أطلقت فنلندا برنامجا لشبكة من الوقاية. ويجري عن طريق هذا البرنامج إنتاج مواد في عدة بلدان أوروبية لاستخدامها في بعض المعلومات غير المناسبة أو الخاطئة عن المخدرات. وثمة علاقات تعاونية تقوم بين منظمات غير حكومية وسلطات حكومية ومحلية في عدة بلدان أوروبية، وعلى أساس مؤقت مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وفي عام ١٩٩٩، ستقوم فنلندا بتنظيم مؤتمر دولي عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن تطبيقه على الوقاية من المخدرات. وسيدعى ممثلون من جميع القارات إلى حضور هذا المؤتمر.

وإن حكومتي ملتزمة التزاما تاما بخروج الدورة الاستثنائية بنتيجة ناجحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الداخلية في فنلندا على بيانه، وأود أيضا أن أشكره على احترام الوقت المحدد له.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد باشسجي أوغلو، وزير داخلية تركيا.

السيد باشسجي أوغلو (تركيا) (تكلم بالتركية): الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد: يسعدني جدا أن أشارك في هذا الاستعراض للسياسات والاتجاهات العالمية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ونحن نرحب بهذه الفرصة باعتبارها جهدا جاء في الوقت المناسب من أجل التصدي لآفة عالمية.

الحقيقة التي لا تقبل الجدل أن ثمة مشكلة متعددة الأبعاد ذات مظهر مالي سنوي يقدر بـ ٤٠٠ بليون دولار تؤثر تأثيرا ضارا على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الأمن في معظم البلدان تقريبا. ونحن نعتبر مشكلة إساءة استعمال المخدرات مسألة متعددة الأوجه تتطلب نظاما عالميا لمكافحة المخدرات. ولا يمكن التصدي لهذا التحدي العالمي بفعالية إلا عن طريق القيام بعمل دولي متضافر. والأمم المتحدة تمثل المركز الوحيد لتنسيق وتوجيه جهودنا المشتركة.

بيئة خالية من المخدرات وصحية ومأمونة. ولا يمكننا أن ننجح في إعطاء أطفالنا وشبابنا مثل هذا المستقبل إلا إذا كنا على استعداد لتوحيد جهودنا وتشاطر العبء والوفاء بالتزاماتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الداخلية في تركيا على بيانه وعلى تقيده بالوقت المحدد له.

أعطي الكلمة الآن لوزير الداخلية النمسا الاتحادي، معالي السيد كارل شلوغل.

السيد كارل شلوغل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تهتم النمسا اهتماما خاصا بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. فيحكم موقع بلدي النمسا، وقربه من طرق نقل المخدرات غير المشروعة، فإن حكومة النمسا تولي أهمية خاصة للمكافحة الدولية للمخدرات.

والنمسا مقتنعة بأن الجريمة عبر الحدود لا يمكن محاربتها إلا من خلال العمل المشترك على أساس المسؤولية المشتركة. وتؤيد الحكومة النمساوية تأييدا قويا الجهود الدولية لمكافحة مشكلة المخدرات غير المشروعة، سواء في إطار تعاون الشرطة الدولية من خلال قنوات اليوروبول أو الانتربول، أو بين الدول الموقعة على اتفاق شنغن، أو في إطار التعاون العالمي تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتفتخر فيينا باستضافة مقر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. فالنمسا تؤيد تأييدا كاملا العمل القيم الذي يضطلع به هذا البرنامج. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وكيل الأمين العام بينو أرلاتشي، ومعاونيه على إعدادهم لهذه الدورة الاستثنائية.

وبفضل مبادرة الأمين العام، السيد كوفي عنان، وقيادة السيد أرلاتشي، اكتسبت فيينا صيتا ذا نفعها بوصفها مركز الأمم المتحدة لمحاربة "المجتمع غير المتدين". وفي ضوء ضخامة وتعقد مشكلة المخدرات العالمية ينبغي تكثيف التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي والدولي لمكافحة هذه الآفة،

وثمة شاغل آخر يتعلق بالتحدي الذي تشكله التهديدات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمخدرات غير المشروعة، والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي. ويجب أن تكون مسألة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المشكلة المترابطة المدرجة في جدول أعمالنا ذات أولوية عليا لهذه المنظمة. وهذه الصلة هي من العوامل الرئيسية التي تسهم في استمرار الاتجار غير المشروع بالمخدرات في إقليم بلدي.

ومن المعروف للجميع أن عائدات الاتجار بالمخدرات تمثل مصدرا ماليا رئيسيا لبعض المجموعات الإرهابية. ومن سوء الطالع، أنه يتعين على بلدي أن يواجه مجموعة إرهابية تشارك علنا في الاتجار بالمخدرات. وبصفتي الوزير المسؤول عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وكذلك الإرهاب، فإنني أحث الإدارات التي تتفاوض عن الإرهاب على أن تأخذ في الاعتبار أيضا رفاه مجتمعاتها في المستقبل، وأن تعدل سياساتها. كما أناشد الأمين العام أن يؤيد جهود المدير التنفيذي الرامية إلى وضع برنامج فعال داخل منظومة الأمم المتحدة للتدابير التي تستهدف الصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب الأسلحة والإرهاب.

ووفقا للاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١، فإن تركيا هي من بين موردين تقليديين لقشة الخشخاش في العالم. ومنذ ١٩٧٤، اعتمدت تركيا أسلوبا في إنتاج قشة الخشخاش هو الأكثر أمنا وتكلفة في العالم. وحتى اليوم، لم يحدث أي تسريب لإنتاجنا القانوني، وأشارت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى ممارستنا على أنها الطريقة المثالية لإنتاج مادة الأفيون الخام. ونحن نتوقع من جميع البلدان المنتجة للمواد الخام والمؤثرات العقلية والسلائف أن تحذو حذونا. ويحدونا الأمل في أن تكون الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بعد هذه الدورة في وضع أفضل يمكنها من تقديم معلومات عن المسؤوليات الجديدة التي سيضطلع بها موردو السلائف، والمواد الخام والمؤثرات العقلية. ونأمل أيضا في أن نرى سياسات طويلة الأجل لمكافحة التنظيمات الإرهابية ودورها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتسويقها.

وإن جميع الدول الممثلة هنا يفرض عليها الواجب التزاما أخلاقيا نحو الأجيال القادمة: أي أنه ينبغي عدم إضاعة الشباب وأرواح شبابنا سدى في خراب وبؤس الإدمان على المخدرات. ومن واجبنا جميعا أن نوفر لهم

المخدرات. فالمدمن يعطى مبدئيا الفرصة للعلاج بهدف إدماجه في المجتمع إدماجا كاملا.

بيد أنه فيما يتعلق بالجرائم المتصلة ببيع المخدرات، فإن القانون الجنائي يطبق بالكامل. ومعركة النمسا ضد الاتجار عبر الوطني المنظم بالمخدرات يسترشد بمبدأ عدم التسامح إطلاقا مع المتجرين بالمخدرات الخطرين.

وفي النصف الثاني من هذا العام، ستتولى النمسا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. وأثناء رئاسة النمسا سنواصل تمهيد السبيل لاستراتيجية الاتحاد بعد سنة ١٩٩٩. كما ستقوم النمسا باستطلاع الفرص الجديدة التي تتيحها معاهدة أمستردام في ميدان مكافحة المخدرات.

ونحن نعتزم أن نكشف تعاوننا مع بلدان وسط وشرق أوروبا عن طريق الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها ترتيبات الشراكة قبل الانضمام. وستحاول رئاسة النمسا أن تنمي تعاون الاتحاد مع البلدان الأخرى في الكفاح ضد مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. كما تهدف خططنا أيضا إلى التنفيذ الوافي للالتزامات التي تعهدنا بها على الصعيد الأوروبي في إطار هذه الدورة الاستثنائية. وهذا يتصل، في جملة أمور، بتدابير لخفض الطلب أو للتنمية البديلة، بما في ذلك التواريخ المستهدفة ذات الصلة. وحتى سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٨ على التوالي، ينبغي أن تكون هذه التوصيات قد وضعت موضع التنفيذ على نحو متسق.

إن هذه الدورة الاستثنائية تعبر تعبيراً رائعاً عن توافق الآراء العالمي على ضرورة اتباع نهج متكامل في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وتجديد الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير فعالة. وبعد هذه القمة العالمية، يتعين علينا أن نوجه اهتمامنا إلى متابعة تعهداتنا بطريقة ملموسة.

ومن الضروري تنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وذلك عن طريق وضع برنامج عمل دولي كموجز شامل متعدد التخصصات بالنقاط الرئيسية. وفي هذا المسعى ينبغي أيضا أن نتشاور فيما بيننا ونشرك مختلف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

وهذا يتضمن أيضا تعزيز الهيئات الدولية لمكافحة المخدرات بصورة كبيرة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى أهداف الدورة الاستثنائية. فالمفاوضات البناءة تحت القيادة القديرة لممثل البرتغال قد أدت إلى نتائج هامة. ويمكننا أن نشير بفرح إلى أننا نجحنا في الاتفاق على أهداف جديدة ومحددة، ومبادئ توجيهية سياسية وبرامج عمل. والأمر يعود إلينا الآن لضمان تنفيذ هذه الالتزامات، وأن نتقل إلى مواطني بلداننا هذا التقدم.

وإن النمسا، بالمقارنة بالبلدان الخرى التي تأثرت على نحو أشد، ظلت غير متأثرة نسبيا بالجرائم الخطيرة المرتبطة بالمخدرات. ونجحت السلطات النمساوية إلى حد كبير في مواجهة التطورات الخطيرة في مرحلة مبكرة. ولن أشيد فقط بفضل مؤسسات إنفاذ القانون في بلدنا على هذا النجاح. فالسبب الأهم لانخفاض معدل الجرائم المرتبطة بالمخدرات في بلدنا يتمثل بالتأكيد في حقيقة أن النمسا شهدت استقرارا اجتماعيا ونموا اقتصاديا متواصلًا طوال العقود الخمسة الماضية. وإن مجتمعا يتميز بالتضامن والرخاء يوفر أفضل أساس لسياسة ناجحة متعددة القطاعات لمكافحة الجريمة المرتبطة بالمخدرات وإساءة استعمالها. وأعتقد أن هذا يعتبر حجة مقنعة لوضع سياسة متكاملة للأمم المتحدة تكون فيها مكافحة المخدرات جزءا من جهود إجمالية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن التطورات الدولية الخطيرة لا تتجنب النمسا. وعلينا أن نركز على اجتهادات عرض المخدرات غير المشروعة المطروحة في سوقنا من خلال طرق البلقان، ويتعين علينا أيضا أن نواجه خطر المخدرات الاصطناعية.

وتقوم سياسة النمسا المتعلقة بالمخدرات على أسلوب يركز على دعامتين. ورغم أننا نكافح الجرائم المتصلة بالمخدرات بشكل كفؤ، فإننا نعتقد أن مشكلة المخدرات لا يمكن حلها بإنفاذ القانون فقط. فالإدمان والالتكال على المخدرات مشاكل طبية بالدرجة الأولى الأمر الذي يتطلب اتباع نهج طبي ونهج علاجي في آن معا. وكبديل للعقوبات، فإن مفهوم العلاج بدلا من العقوبة، جزء من استراتيجية النمسا لمكافحة

والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. ذلك أننا ندرك أن كارتلات ومنظمات المخدرات لديها نفوذ عالمي وباتت تشكل عنصرا مزعزا للاستقرار وتهديدا للنظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في كل بلد من بلدان العالم.

أما داخل منطقتنا دون الإقليمية، فإن زمبابوي دولة موقعة على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع لعام ١٩٩٦. كما أن زمبابوي عضو في منظمة الجنوب الأفريقي الإقليمية للتعاون بين رؤساء الشرطة، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين في مكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الحدود بما في ذلك المجال الرئيسي، مجال الاتجار بالمخدرات. وحاليا تشارك المنظمة مشاركة فعالة في تنسيق عمليات التدريب والعمليات المشتركة التي تستهدف الجرائم التي تحظى بالاهتمام. ويحتل موضوع الاتجار بالمخدرات في منطقة الجنوب الأفريقي أولوية عالية بالتأكيد في جدول أعمالنا المتعلق بالتدريب والعمليات المشتركة.

وتمشيا مع التزامات زمبابوي الناشئة عن اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية تبذل حكومة زمبابوي قصارى جهدها للوفاء بتعهداتها في هذا الخصوص. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عقدت حلقة عمل تمخضت عن وضع إطار لخطة أساسية لزمبابوي في مجال مكافحة المخدرات. وقد شاركت في وضع هذا الإطار مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وهذا الإطار يستخدمه حاليا الخبراء الاستشاريون المحليون كأساس لوضع الخطة الأساسية. والأمل معقود على أن يكون لزمبابوي، بحلول نهاية عام ١٩٩٨، خطة وطنية أساسية لمكافحة المخدرات. وستتناول الخطة مسائل مراقبة وخفض العرض، وقمع الاتجار غير المشروع، وخفض الطلب غير المشروع عن طريق الوقاية والعلاج والتأهيل، وكذلك عن طريق التنسيق بين استراتيجيات مختلف القطاعات.

ولكي تسفر هذه الجهود عن نتائج مثمرة ينبغي أن تصبحها تشريعات محلية. ويحدوني الأمل في أن تسعى الدول الأخرى في نفس الاتجاه، وأن نرى مزيدا

ولا بد من دعم قراراتنا بنظام رصد دولي منتظم. وتولي النمسا فائق الاهتمام للتنفيذ السريع والمتوازن للتوصيات المعتمدة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية النمسا الاتحادي على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل دوميسو دابنغوا وزير داخلية زمبابوي.

السيد دابنغوا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر بالشرف العظيم إذ أمثل بلدي في مناقشة هذا الموضوع البالغ الأهمية، موضوع مكافحة المخدرات.

إن إنتاج وتوزيع وإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والأنشطة ذات الصلة تستأهل حقا الاهتمام الدولي، كما يتجلى في عقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن الموضوع. وأعتقد أنه من المأمون أن نفترض أنه لا توجد دولة بمأمن من هذه الآفة وأن من المجازفة ادعاء خلاف ذلك.

وقد بات من الحتمي أكثر من أي وقت مضى أن نتكاتف في مواجهة التحديات التي يفرضها الاتجار بالمخدرات. ولا يسعنا أن نقف موقف المتفرج إزاء الأضرار التي يسببها هذا الأذى للاقتصادات والمجتمعات. إن كون بعض البلدان مراكز للإنتاج والبعض الآخر نقاط عبور أو أسواقا لا يعني أي فارق حقيقي على الإطلاق في عصر العولمة هذا. وإن إخفاق المجتمع الدولي في التعاون تعاونا كاملا ليس من شأنه سوى تمكين بارونات المخدرات من أن يستغلوا استغلالا فعالا أوجه الضعف هذه إلى أقصى الحدود.

وإدراكا منا لخطورة هذه المشكلة، اتخذنا نحن في زمبابوي والجنوب الأفريقي، عددا من المبادرات فيما يتصل بإنتاج وتوزيع وإساءة استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية. فقد صدقت زمبابوي على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث، أي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية زمبابوي على بيانه.

أعطي الكلمة لمعالي الأنورابل ك. د. نايت، وزير الأمن القومي والعدل في جامايكا.

السيد نايت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قيل الكثير فعلا عن آفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وآثارها المدمرة على الأفراد، والأسر، والمجتمعات والدول.

لقد شكلت هذه التجارة خلال السنوات الأخيرة حلفا شريرا مع مهن إجرامية أخرى. ومن أكثر هذه الروابط إزعاجا الصلة القائمة بينها وبين الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة. وقد ساهم الاتجار غير المشروع بالأسلحة في ترسيخ تجارة المخدرات وجعل الأسلحة والمخدرات قوة مزدوجة للشر والفوضى في مجتمعاتنا.

وننتج عن الصلة القائمة بين الأسلحة والمخدرات تصاعد مفرع في العنف والجرائم العنيفة. وقد قوض ذلك السلام والأمن في العديد من البلدان على نحو خطير، وسيظل يهدد على نحو متزايد استقرار تلك الدول، وكذلك استتباب الأمن الدولي. ولذلك يسعدنا أنه تم، داخل إطار الأمريكتين، اتخاذ خطوة جريئة باعتماد الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة.

إن نمط ونطاق العنف الناتج عن الزيادة الهائلة في الأنشطة المتصلة بالمخدرات قد أطلقا مستوى جديدا من الإرهاب في مجتمعاتنا. وعلاوة على ذلك، زادت حركة المخدرات والأسلحة عبر الحدود من تعقيد هذه المشكلة. ونحن نهيب بالدول المنتجة للأسلحة أن تمارس مزيدا من الرقابة المشددة والمساءلة على صادرات الأسلحة لأغراض غير مشروعة - نفس درجة الرقابة التي تطالب بلدان مثل جامايكا بممارستها على إنتاج وزراعة وتصدير محاصيل المخدرات غير المشروعة.

لقد حان الوقت حقا للدول المصنعة للأسلحة لكي تخفض إنتاج وتصدير الأسلحة على نحو ملموس،

من الأدلة على التعاون والتنسيق بفعالية في جهود الإنفاذ، التي كانت مجرد مثل في الماضي. وينبغي زيادة تعزيز الأطر الإقليمية والدولية القائمة وتدعيمها من خلال تدريب وإنماء قدرات موظفي إنفاذ قوانين المخدرات على نحو مستمر.

وزمبابوي في سعيها إلى تعزيز قدرتها على مواجهة مشكلة المخدرات، من زاوية إنفاذ القانون، تعمل حاليا على وضع استراتيجيتها الخاصة بإنفاذ قانون المخدرات مستهدفة إيجاد نهج يتسم بالكفاءة والفعالية والانتظام في هذا المجال. ونتوقع أن تشمل نتائج تنفيذ الاستراتيجية زيادة في عمليات الكشف عن المخدرات وضبطها، وتحسين التنسيق والتعاون على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وتمثل نبتة القنب بلا نزاع أكبر مشكلة في بلدنا من حيث إساءة الاستعمال والاتجار على السواء. فهي أوسع المخدرات انتشارا في زمبابوي وزهيدة الثمن للغاية، إلى درجة أن بمقدور الشباب والعاطلين عن العمل شراءها وإساءة استعمالها.

وقد ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مؤخرا أن صنفا هجينا جديدا من نبتة القنب قد ظهر، وأن محتواه من المواد المخدرة أعلى من الأصناف المحلية الأخرى. ولكن من دواعي الأسف أن هذا المخدر أصبح مشروعا في بعض البلدان المتقدمة النمو.

ولذلك فإننا نرحب بإعلان الأمم المتحدة الذي يحث برنامج المراقبة الدولية للمخدرات على إدراج القنب في استراتيجيته العامة بغية القضاء عليه بوصفه محصولا زراعيا غير مشروع. وإن شرطتنا، بالاعتماد على مواردها الذاتية، تقود كفاحا متواصلا، من خلال عمليات ضبط المحاصيل المخدرة وإبادةها، لإيقاف توزيع القنب والاتجار به.

وختاما، أود أن أشيد بمنظمي هذه الدورة لإتاحتهم هذه الفرصة لنا لا لتبادل الخبرات فحسب، ولكن أيضا لنكتسب المزيد من الاستبصار عن مشكلة المخدرات، ونعزز روابطنا ونصوغ التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة إنتاج وتوزيع المخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها.

والعناية العامة بضحايا العنف المتصل بالمخدرات،
يشكل عبئا ثقيلا على الخزنة العامة.

ومع ذلك، فإن جامايكا ملتزمة بأن تفعل كل ما في
وسعها لمعالجة هذه الجوانب من مشكلة المخدرات.
ونتوقع تعزيز أنشطتنا في مجال خفض الطلب، بدعم
من البرامج ذات الصلة التي حددها إعلان المبادئ الذي
تم التوقيع عليه في بريدجتاون في أيار/مايو ١٩٩٧،
بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات
الجماعة الكاريبية وغيرها من الدول الكاريبية.

وترحب جامايكا بالتدابير الرامية إلى تعزيز
التعاون القضائي ومكافحة غسل الأموال، المعروضة
على الجمعية لاعتمادها.

ونحن سعداء بالتقدم الذي أحرزناه في هذه
المجالات خلال السنوات القليلة الماضية، على الصعيد
الوطني، وكذلك بالعمل مع شركائنا على الصعيدين
الثنائي والإقليمي في منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا
الشمالية وأوروبا. وكما أشار المدير التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، فإن ما يهم
في الأنشطة الأخيرة التي جرت في منطقة البحر
الكاريبي، ليس ما يتعلق بالجوانب التقنية والمالية
فحسب، ولكن روح الجدية والتضامن التي أصبحت
طابعا لمكافحة المخدرات.

وقد أنشأت الحكومة الجامايكية معهدا للتدريب
في مجال العدالة بغرض تعزيز وتحسين إقامة العدل،
كما أنشأت مركزا إقليميا للتدريب على إنفاذ القانون
في مجال المخدرات؛ وأكملت صياغة خطتنا الرئيسية
لمراقبة المخدرات؛ وأجازت، بمقتضى اتفاقية
المخدرات لسنة ١٩٨٨، تشريعا لزيادة العقوبات على
الاتجار بالمخدرات زيادة كبيرة، لتشمل مصادرة
ممتلكات تجار المخدرات المدانين، وتجعل غسل
الأموال جريمة، وتسمح للدولة بالدخول في معاهدات
للمساعدة القانونية المشتركة مع البلدان الأخرى، وتسمح
بتسليم المجرمين. ونقوم الآن بإعداد مشاريع قوانين
لمراقبة السلائف الكيميائية.

وأنشأت الحكومة الجامايكية وحدة مصادرة
الأصول/غسل الأموال. ووفقا لقرارات فرقة
العمل المالية الكاريبية، ستستخدم الأموال التي يتم

باستثناء الأسلحة الضرورية لأغراض الدفاع والأمن
والأنشطة الرياضية المشروعة.

وترحب جامايكا بمشروع خطة العمل بشأن
التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير
المشروعة والتنمية البديلة. ونحن نؤمن إيمانا قويا
بوجوب وضع برامج مستدامة للتنمية البديلة
والاستعاضة عن المحاصيل، لتكميل عمليات الإبادة.
وإذا ما توفر خيار آخر أمام المزارعين المتورطين في
زراعة المحاصيل المخدرة، فإن الكثيرين منهم سيتوقف
عنها. فتورطهم يمليه مزيج من الفقر والآثار السلبية
لنظام التجارة الدولية على القطاعات الزراعية
التقليدية في بلدانهم. ثم أن هناك ما يبدو وكأنه نهم
في الطلب على المخدرات. وهو طلب يجب أن يعالج
بقوة متجددة.

وتحث الحكومة الجامايكية المجتمع الدولي على أن
يسند التزامه الكلامي بالتنمية البديلة بدعم ملموس
وعلمي وبرامج ابتكارية.

وينبغي أن نركز دائما في هذه المحافل على
مشكلة المخدرات غير المشروعة. غير أنه يجب علينا
ألا نحد، في هذا المسعى، من البحث في الاستخدامات
المشروعة للمحاصيل المخدرة. وعلى سبيل المثال،
استحدث العلماء الجامايكيون علاجا للغلوكوما
باستخدام نبات القنب. وهذا أمر يجب أن يشجع.

إننا أحيانا على الصعيدين الدولي والإقليمي نصبح
مستغرقين للغاية في الجانب المتعلق بإنفاذ القانون
في مشكلة المخدرات بحيث نتجاهل غالبا البعد
الاجتماعي. ومن الجوانب ذات الأهمية الخاصة في هذا
الصد، التعليم، والصحة، والإدماج الاجتماعي، وضحايا
هذه التجارة من البشر.

إن من النادر أن يكون لدى البلدان النامية الموارد
اللازمة لتوفير العلاج الناجع، بما في ذلك إعادة تأهيل
مدمني المخدرات. وتحتاج بلدان مثل بلدي إلى
المساعدة الدولية، وينبغي أن يكون بوسعها الاستفادة
من تبادل المعلومات والخبرات التقنية على الصعيد
الدولي لكي تواجه بفعالية هذا الجانب من مشكلة
المخدرات. والثمن الذي تدفعه مجتمعاتنا في مجالات
التأهيل، وفقدان الموارد البشرية، والخلل الاجتماعي،

السيد سينغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في
هذه الدورة الاستثنائية المخصصة للمخدرات. وأود أن
أستهل كلمتي بإبداء تأييد بلدي وتعاونه الكاملين في
توجيه هذه المداولات للوصول إلى نتيجة مثمرة.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أشار البيان الصادر
في أعقاب اجتماع مجلس الأمن على مستوى رؤساء
الدول أو الحكومات، إلى أن المصادر غير العسكرية
لعدم الاستقرار في الميدان الاجتماعي باتت تشكل
تهديدا للسلم والأمن. وبعد مضي ثلاث سنوات، أدرج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المخدرات غير
المشروعة ضمن المشاكل العالمية التي تشكل تهديدات
لصحة شعوبنا وسلامتها، وسلامها، وأمنها ورفاهها.
وبعد ذلك بثلاث سنوات، شعرت لجنة الأمم المتحدة
للتنمية الاجتماعية في دورتها المعقودة في شباط/
فبراير من هذا العام، أن من الضروري أفراد فرع كامل
من تقريرها للعنف والجريمة ومشكلة المخدرات غير
المشروعة بوصفها عوامل انهيار اجتماعي.

ومن الواضح أن المشكلة استحكمت واستشرت،
وتصدينا لها حتى الآن تدريجيا. ومن الواضح بالقدر
نفسه، أن ذلك لا يكفي. فالتحدي الذي تشكله
المخدرات هو مشكلة عالمية معقدة لا يمكن معالجتها
إلا عن طريق التعاون الدولي. والجمعية العامة هي
المحفل الوحيد الذي يمكنه تحقيق ذلك، وهذه الدورة
الاستثنائية لم تعقد إذن قبل أوانها.

إن إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها
يتهددان المجتمعات في كل قارة وعلى جميع مستويات
التنمية. فالمخدرات هي مشكلة لا فرق فيها بين
الشمال والجنوب. إذ كلاهما يتأثر بها، وكلاهما، ما لم
يبذل تعاونا، سيكون عرضة للدمار. هذا الأمر يفسر لماذا
دورة الجمعية العامة هذه هي الدورة الوحيدة ربما في
الماضي القريب، التي تشهد اتفاقا كاملا على جميع
الوثائق المعروضة علينا. ولقد أسهمت لجنة المخدرات
بوصفها اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية،
إسهاما هاما بوضعها مشروع الإعلان السياسي وغيره
من الوثائق الهامة المتعددة. واللجنة تستحق تهنئتنا
لا سيما على مشاريع النصوص بشأن خفض الطلب
وغسل الأموال. فهذا موضع ترحيب خاص نظرا لما
يوفره من زخم للمزيد من العمل الذي يتعين على

الحصول عليها من الأصول المصادرة، لتقديم
المساعدة لضحايا الجرائم المتصلة بالمخدرات ولوضع
برامج في مجالات التعليم، والصحة والأمن والنظام
القضائي.

وعلى الصعيد الدولي أبدينا تعاونا في تقديم
الوثائق وتوفير المعلومات بشأن الحسابات المصرفية
وتقييد الحسابات والممتلكات. وثمة إنجاز رئيسي آخر
يتمثل في الإنهاء الناجح للمفاوضات مع حكومة الولايات
المتحدة بشأن إبرام اتفاق يجري لمكافحة المخدرات
في العام الماضي.

وعلى الصعيد الإقليمي، سررنا كثيرا لإتمام خطة
عمل بربادوس للتنسيق والتعاون في مراقبة المخدرات
في منطقة البحر الكاريبي. فخطة العمل هذه هي
مسودة تنسيق لمراقبة المخدرات فيما بين دول
المنطقة دون الإقليمية في البحر الكاريبي، وأتت وليدة
عمل مضمّن والتزام من جانب الحكومات الكاريبية،
والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة
الدولية للمخدرات.

ولقد أنشأ رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية
فرقة عمل مشتركة فيما بين الحكومات معنية
بالمخدرات، ترأسها جامايكا، من أجل وضع جدول لتنفيذ
الأولويات الإقليمية يستند إلى خطة عمل بربادوس
والمعاهدات والتقارير الإقليمية والدولية القائمة بين
الدول الكاريبية والولايات المتحدة.

وجامايكا مهتمة جدا بقطع دابر الاتجار
بالمخدرات، وأنا هنا أكرر التزامنا على النطاق
العالمي. ويجب أن يبعث هذا الاجتماع برسالة
قوية تدوي في قريتنا العالمية فحواءا الوحدة،
وفحواءا الالتزام بالمشاركة في المسؤولية،
والعزم على مواجهة التحديات التي تواجهنا، والأمل
للمعرضين للخطر في كل بلد. وإننا لمنتصرون في هذا
الصراع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير
الأمن القومي والعدل في جامايكا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاسوانت سينغ،
نائب رئيس لجنة التخطيط في الهند.

تتوفر لها موارد إضافية هائلة. وينبغي وضع إطار ذي مصداقية للتعاون الدولي بغية إحباط جهود المهربين والخارجين على القانون عبر الحدود الوطنية، عن طريق وضع قوانين وطنية صارمة لمكافحة الإرهاب والإرهاب المرتبط بالمخدرات بصورة فعالة. والجريمة المالية المتمثلة في غسل الأموال تدعم هذه الجرائم المشينة وتقوض النمو والتنمية. وهذا يتطلب إطارا تشريعا فعالا وشبكة من الترتيبات لقيام قضاي فيما بين الدول عن طريق تبادل المعلومات بين وكالات الاستقصاء ومنفذي القوانين ونظمهم القضائية.

ثانيا، لا بد من تدخلات عاجلة ومعززة على الصعيد الإنساني لوقف المأساة التي تنشأ عن استعمال المخدرات. وإن الهند، إدراكا منها لطول عملية التخلص من الإدمان وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات، تعمل حاليا على تنفيذ برنامج لخفض الطلب من خلال قطاع المتطوعين. وربما تكون هذه استراتيجية فريدة، حيث تقوم الحكومة بتوفير الموارد بينما تقدم الخدمات من خلال منظمات غير حكومية.

ومما يبعث على قدر من الارتياح أن الطلب على المخدرات لم يتخذ أبعادا خطيرة في الهند، بالرغم من تعرضها بسبب موقعها الجغرافي ولكونها أكبر منتج للأفيون المشروع. وباعتبار أن أي بلد يعاني من مشكلة مخدرات خطيرة يصبح أيضا قناة لعرض المخدرات، فلا بد من إتاحة المساعدة الدولية، سواء منها الاقتصادية أو الفنية، للدول الأعضاء على أساس المسؤولية المشتركة. هذا أدنى ما يفرضه علينا إحساسنا المشترك بالإنسانية.

وفي البلدان النامية، يرتبط الفقر والتخلف والمخدرات بعلاقة تعايش. وإن التعاون الدولي من أجل التنمية الذي يشجع النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية أمر لا غنى عنه في الحرب على المخدرات. وما نراه عوضا عن ذلك انخفاض تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، والمشروطيات التي تقيد تجارة البلدان النامية، والنقل الصافي للموارد منها إلى العالم المتقدم النمو. وهذا يجب أن يتغير إذا أردنا معالجة بعض الأسباب الجذرية لمشكلة المخدرات.

المجتمع الدولي القيام به في هذين الميدانين. أنا فخور لأنه قيض لبلدي أن يتشرف بالعمل بوصفه نائبا للرئيس ومقررا للجنة التحضيرية التي أنتجت هذا العمل الجيد. إلا أن ما يجب أن تقوم به الآن هو ترجمة توافق الآراء هذا إلى عمل دولي فعال.

من الناحية التاريخية لقد أدت الهند تاريخيا دورا فريدا في هذا النطاق، كونها أكبر منتج ومورد للأفيون الشرعي لعقود خلت. فموقع الهند حساس جدا إذ تقع بين أكبر مركزين لإنتاج الهيروين وغيره من مستحضرات الأفيون. وإلى جانب حساسية زراعة الأفيون، ثمة خطر يتمثل في أن تصبح الهند بلد مرور لتهرب المخدرات من الدول المجاورة. ونحن في الهند لم نتهيب مواجهة التحديات وأبلىنا بلاء مشرفا في جميع المجالات التي أودعت الثقة فينا. والشاهد على صحة ما نقول الجهود التي نبذلها في سبيل إنفاذ القوانين، وتمسكنا بالالتزامات الدولية وما نبذله من جهود لإقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف. فالدستور الهندي والتشريع الوطني يعربان عن الشواغل التي ترد في معاهدات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. نحن مجتمعون هنا اليوم في دورة استثنائية تدل على الوعي المتنامي من جانب المجتمع الدولي للحاجة إلى العمل الفوري من أجل التصدي لهذا التهديد الخطير واعتماد استراتيجيات مركزة في العديد من الاتجاهات الهامة للغاية.

ويجب علينا أولا أن نلزم أنفسنا جديا بتعزيز ما نبذله من جهود في سبيل الإنفاذ على الصعيد الوطني وبلاشتراك مع بلدان أخرى على صعيد خفض الطلب، إنها لمهمة ضخمة. وفتح الحدود الاقتصادية الوطنية والأخذ بنظام أكثر تحررا في التجارة العالمية، ينطويان على مخاطر جمة ملازمة لهما. ويمكن مواجهة هذه المخاطر بالتخلي بصدق الإدارة لتطبيق القوانين والاتفاقيات المبرمة فعلا. وينبغي لدورة الجمعية العامة هذه أن تعقد النية على اتخاذ موقف حازم ضد جميع أوجه الزراعة غير المشروعة للمخدرات وتوريدها وذلك عن طريق زيادة جميع الجهود الرامية إلى الإنفاذ.

وثمة حاجة ملحة إلى تقديم المساعدات الدولية، بما فيها المساعدة المالية، إلى البلدان النامية التي أصابها هذه الآفة بشكل أو بآخر والتي لا يمكنها بمفردها أن تواجه تحديا بهذه الضخامة أو من دون أن

منطقتنا. ويبدو لنا أن الديناميات الجغرافية والعرض والطلب قد تأمرت على وضع منطقة الكاريبي على جبهة تجارة المخدرات بوصفها دول العبور، ولكن الضرر لا يتوقف عند هذا الحد. ويبدو بصورة متزايدة أن جشع تجار المخدرات الدوليين موجه صوب تمكين منتجاتهم من التغلغل في مجتمعاتنا، وبالتالي تبدأ حلقة الاتكال داخل مجتمعاتنا.

ومن بين أكثر الاتجاهات الباعثة على القلق في تجارة المخدرات التحول من الدفع نقدا لبائعي المخدرات إلى الدفع لهم عينا أي بالمخدرات. وهذا يؤدي إلى جعل المخدرات تباع محليا من أجل الحصول على النقد. وبعبارة أخرى، تحول العمل في مجال المخدرات في منطقة الكاريبي من نظام يسوقه الطلب إلى نظام يسوقه العرض. وهذا يعني أن البائعين يبحثون بنشاط عن أسواق جديدة لمنتجاتهم في صفوف سكان منطقة البحر الكاريبي الذين لولا ذلك لما أصبحوا مستهلكين.

إن البحر الكاريبي طريق عام مثالي بين مصانع أمريكا الجنوبية وأسواق أمريكا الشمالية وأوروبا. فقد ذكر ساندرو كالفاني، مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في بربادوس، أن الكاريبي طريق عام يقل فيه خطر تعطل السير، حيث أنه يشمل خمس أنظمة قضائية و ٢٠٠٠ جزيرة. وأضاف أنه ليس بمستطاع أي مهندس أو رجل أعمال أن يتوصل إلى نظام أفضل للصناعة والتوزيع.

إن نفوذ مهربي المخدرات يجبر حكوماتنا على نقل الموارد المحدودة للغاية من الأولويات الإنمائية إلى إنفاذ القانون وإعادة تأهيل المدمنين. وإن العنف والتفتت الاجتماعي والاختلال الاقتصادي والزيادة في الأنشطة الإجرامية تعني بالنسبة للمجتمعات الصغيرة الساعية بنشاط إلى التغلب على هشاشتها الاقتصادية أن يصبح ذلك تحديا هائلا للحفاظ على مؤسساتها العاملة في بيئة تتسم باحتمال انخفاض الإنتاجية وبصراحة تامة، هناك إمكانية أن يصبح جميعا بلا خيار ضحايا لتجارة المخدرات.

ولا يخفى على أحد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية الخفيضة في البحر الكاريبي لا تمتلك وسائل الدفاع الكافية لمواجهة الموارد

وأخيرا، أود أن أناشد جميع قادتنا والمندوبين الوافدين من جميع الدول الأعضاء بجعل هذه الحرب على المخدرات معركة لا بد من الانتصار فيها. ولا بد أن يكون في متناولنا، نحن الحكومات، ترسانة هائلة من الأيدي العاملة الماهرة والعلوم الحديثة وتكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تساعدنا في التغلب على هذه المعضلة. وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بهذا الكفاح ضد المخدرات بروح من التعاون المشترك، والمساعدة والمشاطرة المتبادلين. ووفقا لمشاريع الإعلانات المعروضة علينا في هذه الدورة، ينبغي لكل بلد أن يتخذ خطوات فورية وذات مصداقية لتنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية. وأحث الدول الأعضاء على المصادقة على جميع الاتفاقيات السارية بشأن المخدرات كيما نتمكن من اتخاذ موقف موحد لمكافحة هذا الخطر بفعالية أكبر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس لجنة التخطيط بالهند على بيانه.

اعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باتريك ألبيرت لويس، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب حكومة أنتيغوا وبربودا بمقصد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن ما تحاول هذه الجمعية أن تفعله - شن حرب على المخدرات - هو نفس الشيء الذي ما فتئ بلدي الصغير يقوم به منذ سنوات عديدة على المستوى الوطني بموارد مادية ومالية محدودة، مع محاولاته للحصول على المساعدة من المجتمع الدولي. ولكن الوضع في أنتيغوا وبربودا ليس وضعاً فريداً. فمنطقة الكاريبي بأكملها - بل في الحقيقة الدول الصغيرة في العالم أجمع - تواجه بانتظام التحديات المرتبطة بالموقع الجغرافي والأمن الإقليمي والفق.

ولا أقف أمام الجمعية لأتكلم مرة أخرى معذرا عن أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة. في الحقيقة، إنني أرى في ذلك واجبا أخلاقيا وقوميا. إن هذه الدورة الاستثنائية تعطينا فرصة لنعالج، في إطار محفل عالمي، مسألة تلحق، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، ضررا هائلا بالهيكل الاجتماعي - الاقتصادي في

الدول، وأنه لا يوجد بلد محصن من آثارهما. لذلك من المنطقي أن نستنتج أن مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ينبغي أن تكون لهما الأسبقية على استراتيجية أي بلد بمفرده.

ويؤيد بلدي النهج غير المتحيز لجدول أعمال الأمم المتحدة المواضيعي لمكافحة المخدرات في القرن الحادي والعشرين. وإن القرار بالتركيز على خفض الطلب وإزالة المحاصيل غير المشروعة والتعاون القضائي وغسل الأموال واستئصال الإنتاج غير المشروع للمخدرات الاصطناعية وفرض رقابة على الكيماويات المستخدمة في إنتاج المخدرات لا بد أن يتمشى مع الرغبة في إيجاد استراتيجية عالمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وطابع مشكلة المخدرات المتعدد الجنسيات يبرر هذا العمل المتضافر من أجل العالم الخالي من المخدرات الذي ننشده.

وأنتيغوا وبربودا ملتزمة بهذه الاستراتيجية العالمية. وقد وقعنا على عدد من اتفاقات الحظر وعيناً موظفا لتنسيق العمل الوطني ضد الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. وهذا الموظف يعمل بالتعاون الوثيق مع النائب العام من أجل صياغة وتنفيذ

الضخمة المتوفرة لدى مهربي المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم نكن على قدر كاف من الخوف من الدمار الذي يمكن أن يسببه الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فيجب علينا أن نشعر بالقلق البالغ إزاء الدمار الذي يمكن أن يرافق التهريب الذي يصاحب تهريب الأسلحة الصغيرة والذخيرة. وفي خطط العمل الأكثر شمولية بشأن السياسة والتنمية الكاريبية، لاحظت جزر الهند الغربية أنه ما من شيء يهدد المجتمع المدني في بلدان الاتحاد الكاريبي بالخطر أكثر من مشكلة المخدرات، ولا شيء أكثر منها يدل على عجز الحكومات الإقليمية.

لقد تناول رئيس وزراء بلادي مسألة عجز الحكومات الإقليمية في بيان وجهه مؤخرا إلى رابطة الدراسات الكاريبية. وأشار في ذلك البيان إلى النهج الديكتاتوري الذي اتخذته بعض البلدان فيما يتعلق بسياسات محددة لتحريم المخدرات التي ينبغي أن تعتمد عليها البلدان الصغيرة. وفي ضوء إمكانياتنا المحدودة، فإننا نعترف بأهمية التعاون من أجل تطوير آليات يمكن أن ترد على حالات تهريب المخدرات. وبالتالي فإننا نشجع على التعاون، كلما كان ذلك مناسبا، لتحقيق النتائج المرجوة: أي القبض على المجرمين ومحاكمتهم.

اسمحوا لي أن أتكلم باختصار عن موضوع سياسات التنمية البديلة. أنشأت أنتيغوا وبربودا، بل في الواقع سائر بلدان الكاريبي قطاعا خارجيا للخدمات المالية استجابة لحاجتنا إلى تنوع اقتصاداتنا في مواجهة العولمة وتحرير التجارة. فمن جهة يطلب منا تعديل سياساتنا الاقتصادية مرة أخرى لكي تشمل على برامج للتنمية البديلة. ومن جهة أخرى، عندما نختار قطاع الخدمات المالية ونحذو حذو النماذج المتبعة في بلدان أخرى فعلت ذلك قبلنا نوصم بأننا ملاذ لغاسلي الأموال والفساد. وتتخذ تدابير لتقويض جهودنا والحد من الميزة النسبية التي نتمتع بها. ولا نظن أن هذا النهج يسمح بالشراكة الحقيقية والاحترام المتبادل. إننا نحتاج إلى التعاون وتبادل المعلومات والدعم التقني لمساعدتنا على ضمان ألا تسيء مصادر مربية لقطاع خدماتنا المالية الذي يمدنا بالموارد الاقتصادية التي تمس حاجتنا إليها.

ويوضح التاريخ أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لا يحترمان الحدود بين

السياسة الوطنية للمخدرات. وفضلا عن المبادرات المتصلة بالسياسة نستكمل حاليا العمل من أجل إنشاء مرفق لعلاج مدمني المخدرات، نأمل أن يستخدم ليس كمركز لإعادة التأهيل فحسب بل أيضا كمرفق للتدريب في المنطقة.

إننا، بتشاطرنا تجاربنا على مدى الأيام الثلاثة القادمة وتعهدنا بتوحيد جهودنا، نضع عقبة كأداء أمام تجار المخدرات ومسيئي استخدامهما. وستواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، من جانبها، تركيز جهودها على الكفاح الدولي ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونحث الآخرين على الانضمام إلى مجتمع الأمم هذا في حملتنا على موردي الموت والدمار القادرين على تحويل ألطف الناس إلى قتلة مهوسين وتأليب الأم على طفلها وتدمير جيل بعد جيل من شبابنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد أنتيغوا وبربودا على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥